

لورد حبش | Lourdes Habash*

الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الأميركية

Hegemony in International Relations: A Conceptual Review of US Policy

تسعى هذه الدراسة للبحث في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وما طرأ عليها من تغييرات في عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب، مقارنةً بمن سبقه من الرؤساء بعد انتهاء الحرب الباردة، وانعكاس ذلك على مستقبل الهيمنة الأميركية والنظام الدولي الليبرالي، وسيناريوهات الهيمنة في ظل حكم الرئيس الحالي جو بايدن. وتطرح سؤالين رئيسيين: ما السياسة الخارجية التي أتبعها الرئيس ترامب؟ وما أثرها في مستقبل الهيمنة الأميركية والنظام الدولي الليبرالي؟ تعتمد الدراسة في تحليلها على دراسة مفهوم الهيمنة، ونظريات العلاقات الدولية ورؤيتها للهيمنة. وتخلص إلى وضع سيناريوهات ثلاثة محتملة تنتظر مستقبل الهيمنة الأميركية في ظل حكم بايدن، وترجم أن يراوم عهده بين الإصلاح الجزئي والفسل الذريع.

كلمات مفتاحية: الهيمنة، نظريات العلاقات الدولية، النظام الدولي الليبرالي، دونالد ترامب، جو بايدن.

This study examines US foreign policy and the changes that occurred under former President Donald Trump, compared to other post-Cold War administrations, assessing their impact on the future of US hegemony and the liberal international system, with projections for current president Joe Biden's rule. Two main questions arise: First, what foreign policies did Trump pursue? Second, what impact do they have on the future of US hegemony and the liberal international order? The analysis studies the concept of hegemony in international relations theory. It concludes with three possible scenarios awaiting the future of US hegemony under Biden's rule, with his administration likely to move between partial reform and catastrophic failure.

Keywords: Hegemony, International Relations Theory, The Liberal International Order, Donald Trump, Joe Biden.

* أستاذة مساعدة في العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

Assistant Professor of Political Science and International Studies, Birzeit University, Palestine.

مقدمة

باستعراض محورين أساسيين: أولهما، تحليل مفهوم الهيمنة، بخلفية تاريخية حول جذوره. أما الثاني فيتناول نظريات العلاقات الدولية ورؤيتها للهيمنة، لتقديم لمحة عامة عن استخدامها المفهوم في ثنائياها.

أولاً: مفهوم الهيمنة: تاريخه ومضمونه

اهتم منظرو العلاقات الدولية بمفهوم الهيمنة، فأفردوا له حيزاً مهماً في أطروحاتهم، وشملت جذوره، واستعمالاته، والتغيرات التي أدخلت عليه. هناك اتفاق بين الباحثين على إرجاع مفهوم الهيمنة إلى المؤرخ الإغريقي ثيوسيديس Thucydides⁽³⁾، في وصفه للحرب البيلوبونيزية، ولكن مفهومه للهيمنة اُتسم بالتعقيد - بحسب ادعاء ريتشارد نيد ليو وروبرت كيلى - وذلك بتمييزه بين الهيمنة Hegemonia التي تقوم على القيادة الشرعية Arkhe التي تعني السيطرة⁽⁴⁾. ولا تنحصر نظرة ثيوسيديس للهيمنة في إطار مادي يتمثل في امتلاك القوة، ولكنها تتطلب من الدولة المهيمنة اكتساب الشرعية، وهذا يمنحها القبول من الدول الأعضاء؛ فالهيمنة الناجحة عنده تسعى للحفاظ على الولاء، بتوفير مكافآت للدول الواقعة في فلكها، أو على الأقل للطبقات السياسية القوية⁽⁵⁾. إذًا، لا يقوم مفهوم الهيمنة على الإجبار، وإنما يُبنى على الشرعية والقبول بالقوة المهيمنة.

أعاد المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891-1937) إحياء مفهوم الهيمنة في القرن العشرين، رغم أنه لم يناقشه في أبعاده الدولية، وإنما تحدّث عن الهيمنة الثقافية والصراع الناتج بين طبقتي الرأسماليين والعمال. اقترب غرامشي في أطروحاته عن الهيمنة من ثيوسيديس؛ معتبراً أساس الهيمنة القبول بشرعية المحكومين وارتضائهم فرضها عليهم⁽⁶⁾. لم يعد الطرح القائم على القبول بالشرعية الأساس الذي ينطلق منه الباحثون جميعاً في تفسير مفهوم الهيمنة؛ ذلك أنّ ثلّة منهم ترى إمكانية قيامها على الإجبار. فمفهوم الهيمنة، استخدم بداية للدلالة على الشرعية، أما اليوم، فيستخدم أكثر للدلالة على القوة والجبر⁽⁷⁾.

انشغل علماء العلاقات الدولية بالبحث في مآلات الهيمنة الأمريكية أكثر من أي موضوع آخر⁽¹⁾، وكانت حصيلة هذا الانشغال ولادة تيارين؛ الأول يرى في الولايات المتحدة دولة مهيمنة، ويدافع عن استمرارية بقائها مترتبة على قمة هرم النظام الدولي، ويبرز في هذا التيار كل من روبرت كاجان Robert Kagan، وجوزيف ناي Joseph Nye، ووليم وويلفورث William Wohlforth. أما التيار الثاني، فيمثلته ستيفن والت Stephen Walt، وروبرت غيلبين Robert Gilpin، ويعتقد أن الولايات المتحدة تمرّ بحالة تراجع تنازح فيه عن الهيمنة؛ إذ برزت قوى دولية قادرة على تغيير النظام الدولي.

ازداد الجدل حول الهيمنة ومستقبلها حدة، مع تولي دونالد ترامب Donald Trump (2017-2021) رئاسة الولايات المتحدة، واعدًا بإجراء إصلاح للسياسة الخارجية الأمريكية، ومنذراً بشأن مصير النظام الدولي الليبرالي، وهو قاعدة انطلاق سياسة الولايات المتحدة الخارجية بعيد الحرب العالمية الثانية؛ ما أثار التساؤلات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية. وبعد مضي أربع سنوات على حكمه، تنامت التحليلات عن مصير الهيمنة الأمريكية. يتمحور سؤال الدراسة حول ماهية السياسات التي اتبعتها ترامب في سياسته الخارجية، وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية وفي النظام الدولي الليبرالي. وتعتمد الدراسة في إجابتها عن أسئلتها على مراجع أدبية مكثفة لنظريات الهيمنة، وتحليل الخطابات ووثائق الأمن القومي الأمريكي والسياسات التي أصدرها ترامب، مع مقارنة سياساته بسياسة الرؤساء السابقين بعيد الحرب الباردة.

تفترض الدراسة أن ترامب ليس البادئ في تقويض الهيمنة الأمريكية، ولكنّه، عملياً، كَتَّف هدمها، ومثلت الحرب على العراق أيام جورج بوش الابن George W. Bush (2001-2009) بداية انهيارها⁽²⁾. أضرت ترامب بمستقبل الهيمنة المعتمدة منذ الحرب الباردة على الغرامشية التي تزوج بين القوة والموافقة، باستثناء فترة بوش الابن المتكئة جداً على القوة في ولايته الأولى، محولاً إياها إلى هيمنة قوامها القوة.

تناقش الدراسة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وما طرأ عليها من تغييرات في عهد ترامب، مقارنةً بسابقه بعد الحرب الباردة، وآفاق ذلك على مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي الليبرالي، وسيناريوهات الهيمنة في ظل حكم الرئيس جو بايدن. وتبدأ

3 ثيوسيديس: مؤرخ يوناني من أشهر كتبه التي أرخت للحرب بين أسبارطة وأثينا تاريخ الحرب البيلوبونيزية.

4 Richard Ned Lebow & Robert E Kelly, "Thucydides and Hegemony: Athens and the United States," *Review of International Studies*, vol. 27, no. 4 (October 2001), p. 593.

5 Ibid., p. 603.

6 Martin A. Smith, *Power in the Changing Global Order: The US, Russia and China* (London: Polity Press, 2012), p. 31.

7 Ibid., p. 29.

1 John Ikenberry, "Rethinking the Origins of American Hegemon," *Political Science Quarterly*, vol. 104, no. 3 (Autumn 1989), p. 375.

2 فريد زكريا، "من البداية إلى الزوال ... قراءة في الهيمنة الأمريكية"، الغد، 2019/1/25، شوهده في 2020/12/27، في: <https://bit.ly/2X3fjfr>

لوحده. لا تشمل الهيمنة قيام سيطرة مباشرة على الحكومات، أو الأقاليم الأجنبية. وامتداداً لذلك يفرّق بين الهيمنة والاستعمار⁽¹²⁾.

وتعدّ نظرية استقرار الهيمنة من أهم النظريات التي تعالج المسألة مباشرة، وتفترض في أسسها أن استقرار النظام يقوم على وجود قوة واحدة مهيمنة، تؤدي دور الضامن لاستقرار الاقتصادي والسياسي الدولي، عبر وضع القواعد الدولية التي تسهل التبادل المنظم بين الدول، ومعاينة المخالفين⁽¹³⁾. وهذه الهيمنة، بحسب هذه النظرية، لا تدم؛ لأن الدول التعديلية لن تستمر في قبولها، وستعمل على تغيير النظام⁽¹⁴⁾. يقوم الادعاء المحوري لنظرية الاستقرار المهيمن على حتمية وجود قوة عظمى واحدة لإقامة نظام ليبرالي، والانفتاح في السياسة الدولية والاقتصاد والحفاظ عليه⁽¹⁵⁾. ففي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، سيجعل غياب النظام الذي يضمه المهيمن التعاون الاقتصادي مستحيلاً⁽¹⁶⁾.

ويعتقد تشارلز كيندلبرجر Charles Kindleberger أن الدولة المهيمنة هي الوحيدة القادرة على تحمّل مهمات الحفاظ على النظام الليبرالي في فترات الأزمات؛ وهذا عائد لامتلاكها القوة المطلقة لفعل ذلك. بحسب كيندلبرجر، يقع على عاتق الدولة المهيمنة خمسة واجبات لترسخ استقرار النظام الدولي: "أولاً، الحفاظ على سوق مفتوحة للبضائع. ثانياً، توفير قروض طويلة الأجل أثناء فترات الركود. ثالثاً، ضمان وجود نظام مستقر لأسعار الصرف. رابعاً، أداء دور المنسق للسياسات الاقتصادية الكلية. خامساً، العمل على ضمان توافر السيولة، فتكون الملاذ الأخير للإقراض"⁽¹⁷⁾. وافترضه قائم على

ويعتبر مفهوم الهيمنة من المفاهيم الخلافية بين الباحثين. فقد عرّف روبرت كيوهين وناي الدولة المهيمنة بأنها "دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسة التي تحكم العلاقات بين الدول، ولديها الرغبة في فعل ذلك"⁽⁸⁾. أما غيلبن، فعرفها بالحالة التي "تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة في النظام"⁽⁹⁾. ويرى وليام ويلفورت أنه "لتحقيق الهيمنة، يجب أن تتركز السلطة بما فيه الكفاية في دولة واحدة، لتتمكن من وضع القوانين للآخرين"⁽¹⁰⁾. أما كريستوفر لاين، فعرف الهيمنة بدايةً من منطلقات القوة الصلبة، ووجسدها في الدولة التي تملك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً، ثم بارتباطها بوجود طموح لدى الدولة المهيمنة للحفاظ على مصالحها كافة، إضافة إلى تمتع تلك الدولة بتفوقها على الدول الأخرى؛ ما يجعلها قوة عظمى وأحادية، والهيمنة عنده تغير النظام من الفوضوية إلى الهريرية⁽¹¹⁾.

تُظهر التعريفات السابقة أن الاختلاف لم يقتصر على تضمين فكرة الشرعية في مفهوم الهيمنة، ونوع القوة التي على الدولة المهيمنة أن تمتلكها، والتي تراوح بين المادية وغير المادية، وهذا التباين يمكن ربطه بالأطر النظرية التي ينتمي إليها الباحثون.

ثانياً: نقاش الهيمنة بين منطري العلاقات الدولية

كيف تُعرّف نظريات العلاقات الدولية الهيمنة؟ وعلام تعتمد الدولة المهيمنة؟ هناك عدد من النظريات التي أولت قضية الهيمنة والتغير في هيكل النظام العالمي، وطبيعة العلاقات بين القوى المهيمنة والصاعدة، اهتماماً. ومن بين هذه النظريات أربع نظريات رئيسة: نظرية استقرار الهيمنة، والواقعية، والليبرالية، والغرامشية الجديدة.

تتشارك الأغلبية العظمى من كتابات العلاقات الدولية التي عالجت مفهوم الهيمنة في توافر عنصرين أساسيين مميزين لها، هما: الإكراه والسيطرة، أو التأثير في هياكل النظام الدولي والسلوك الدولي

12 Andreas Antoniadis, "From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations," in: 49th Annual Convention of the International Studies Association (ISA), San Francisco, USA, 26-30/3/2008, p. 2, accessed on 1/10/2020, at: <https://bit.ly/38M96rr>

13 Mohd. Noor & Mat Yazid, "The Theory of Hegemonic Stability, Hegemonic Power and International Political Economic Stability," *Global Journal of Political Science and Administration*, vol. 3, no. 6 (December 2015), p. 68, accessed on 1/10/2020, at: <https://bit.ly/2UjsQNU>

14 إيفانز غراهام وجيفري تونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص 300-301.

15 Ikenberry, p. 377.

16 Goda Dirzauskaitė & Nicolae Cristinel Ilinca, "Understanding 'Hegemony' in International Relations Theories," Aalborg University, 31/5/2017, p. 35, accessed on 20/9/2020, at: <https://bit.ly/2QiKS1S>

17 Matthew Gillard, "Hegemonic Stability Theory and The Evolution of The Space Weaponization Regime During the Cold War," Unpublished Master Thesis, The University Of British Columbia, 2006, p. 17.

8 Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 34-35.

9 Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 29.

10 William Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993), p. 13.

11 Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming end of the United States' Unipolar Moment," *International Security*, vol. 31, no. 2 (Fall 2006), p. 11.

"التسلسل الهرمي"، ومن أشهر روادها ديفيد ليك الذي انصبت محاولته على الخروج من التأطير الضيق لهذا المفهوم⁽²⁶⁾. فرأى أن "السياسة الدولية ليست كلها قطعة واحدة، [...] إنه ليس نظاماً فوضوياً أو هرمياً، ولكنه واقعيًا نسبيًا متنوع من علاقات متفاوتة"⁽²⁷⁾. عندما يتعلق الأمر بعلاقات الولايات المتحدة مع دول قوية، يكون النظام فوضوياً، ولكن حينما يرتبط الأمر بعلاقات واشنطن بدول ضعيفة، يغدو النظام هيراركيًا وتسلسلياً⁽²⁸⁾.

يقدم ليك رؤية مختلفة للعلاقة بين الولايات المتحدة، بوصفها دولة مهيمنة، والدول الضعيفة التابعة؛ فيسميها "السلطة العلائقية"، ويرى أن الولايات المتحدة قد أنشأت نظاماً من التسلسل الهيراركي في السياسة العالمية، ويستند على قبول الدول التابعة للقيادة الأمريكية، لأنها توفر لها الأمن، وبذلك، يقل إنفاؤها على أمنها. ترى الدول التابعة فوائد الهيمنة تتجاوز تكاليف العودة إلى نظام الفوضى، وهذا أس أمثالها لشرعية الدولة المهيمنة⁽²⁹⁾. وتستخدم الولايات المتحدة في علاقتها بالدول التابعة الأدوات الاقتصادية والعسكرية، فتمارس هذه الدول تجارة أكثر انفتاحاً، وتبني سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية؛ لأن واشنطن تضمن حالة عدم الأمان المتعلقة بالتبادل الاقتصادي⁽³⁰⁾. وتجري عملية التفاوض والمساومات بين الدول المهيمنة والدول التابعة على نحو ثنائي⁽³¹⁾.

أما المدرسة الواقعية ممثلة بكريستوفر لاين الذي يعتبر واقعياً كلاسيكياً جديداً، ففي طرحه "الهيمنة تتعلق بالتغيير الهيكلي، لأنه إذا حققت دولة ما الهيمنة، فإن النظام يتوقف عن كونه فوضوياً ويصبح هرمياً"⁽³²⁾. ويفترض أن الهيمنة يلزمها أربع سمات أساسية: أولاً، التفوق في الجانب العسكري والاقتصادي، فتوافر القوة الصلبة

وجود دولة تهيمن، أسماها "المستبد الخَيْر" للحفاظ على التجارة الحرة، وتوفير بعض المنافع العامة⁽¹⁸⁾.

يُعتبر غيلبين من الواقعيين الجدد، ولكن عند الحديث عن الهيمنة، فإنه يصف ضمن إطار مدرسة "استقرار الهيمنة"⁽¹⁹⁾، فيعتبرها أحد ثلاثة أشكال للنظام الدولي، إضافة إلى ثنائي القطبية وتوازن القوى. وفي نظره، توجد بنية مهيمنة عندما "تتحكم دولة واحدة قوية، أو تهيمن على الدول الأقل أهمية في النظام"⁽²⁰⁾. ويرى أن "الهيمنة ضرورية لوجود اقتصاد دولي ليبرالي [...] والتجربة التاريخية تشير إلى أن غياب قوة ليبرالية مهيمنة يُصعب للغاية تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي أو إدامته، وكان الصراع هو القاعدة"⁽²¹⁾. وهذا معناه أن الهيمنة ضرورية للحفاظ على النظام الليبرالي، فتستخدم الدولة المهيمنة أشكال القوة كافة للحفاظ عليه.

ويرى غيلبين أن الدولة التي تسيطر بعد حرب الهيمنة تصبح هي الدولة القائمة. وفي هذا السياق، يحدد ثلاثة ملامح تبرز الدولة المهيمنة: توفير السلاح، ومشاركة الأيديولوجيا أو الأفكار مع الدول الأخرى، وامتلاك القوة العسكرية؛ لذا يعتبر الركيزة الأساسية التي تدفع الدول لقبول هيمنة هذه الدولة هي الخوف من قوتها⁽²²⁾.

كما يرى غيلبين في حدوث حرب الهيمنة الحل لمشكلة عدم التوازن المتزايد، الذي ينشأ بسبب التغيير في ترتيب القوى داخل النظام. فهذه الحرب تؤسس لما يسميه "التسلسل الهرمي الواضح من الهيمنة المطابقة للتوزيع الجديد للقوة في النظام"⁽²³⁾. وبذلك يُعاد ترسيم النظام الدولي وتحديد من سيقوده ويحقق مصالحه منه؛ ما يؤدي إلى بروز مجموعة جديدة من القواعد⁽²⁴⁾.

تعرضت نظرية استقرار الهيمنة للنقد، فظهرت مدارس جديدة في الهيمنة، اعتبرت أن طرح هذه النظرية لمفهوم الهيمنة مبسط، وحاولت تقديم تحليل أكثر ثراء⁽²⁵⁾. من هذه المدارس نظرية

26 Carla Norr, "Hegemony, Hegemony, Hierarchy and Unipolarity: Theoretical and Empirical Foundations of Hegemonic Order Studies," in: William R. Thompson (ed.) *Encyclopedia of Empirical International Relations Theory* (New York: Oxford University Press, 2017), p. 3.

27 V. N. Galasso, "David A. Lake on Declining American Hegemony, Dyadic International Hierarchy, and the Seductiveness of Open Economy Politics," *Theory Talks*, 18/1/2012, accessed on 14/2/2021, at: <https://bit.ly/3hEKJqo>

28 Ibid.

29 David A. Lake, "Escape from the State of Nature: Authority and Hierarchy in World Politics," *International Security*, vol. 32, no. 1 (Summer 2007), p. 56.

30 David A. Lake, *Hierarchy in International Relations* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009), p. 161.

31 Norr, p. 8.

32 Christopher Layne, *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007), p. 4.

18 Duncan Snidal, "The Limits of Hegemonic Stability Theory," *International Organization*, vol. 39, no. 4 (Autumn 1985), p. 580.

19 اختلف منظرو الواقعية الجديدة في الهيمنة وأحادية القطبية، للاستزادة، ينظر: علي الجرابوي ولورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، *سياسات عربية*، العدد 38 (أيار/ مايو 2019).

20 Gilpin, *War and Change*, p. 29.

21 Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), p. 88.

22 Gillard, p. 22.

23 Gilpin, *War and Change*, p. 198.

24 Ibid.

25 John Ikenberry G. & Daniel H. Nexon, "Hegemony Studies 3.0: The Dynamics of Hegemonic Orders," *Security Studies*, vol. 28, no. 3 (2018), p. 409.

من الموارد الاقتصادية: المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، إضافة إلى امتلاك قدرات ومزايا تنافسية خاصة في إنتاج مواد وبضائع لها قيمة عالية⁽³⁹⁾. إن تقييم كيوهين للهيمنة أساسه الرضا؛ إذ إن بغية الدول المهيمنة هي إقناع الآخرين بالتوافق مع رؤيتها للنظام العالمي والتجارب مع قيادتها، فمصالح الدول هي النسيج الذي يتشكل منه نظام الهيمنة، ومن بوابة قناعة الدول بأنها مستفيدة منه⁽⁴⁰⁾.

يجادل كيوهين بأن "القوة المهيمنة تؤدي دوراً فريداً، فتزود الشركاء بالقيادة مقابل الاحترام - خلافاً للقوة الإمبريالية - فلا يمكنها وضع القواعد وإنفاذها من دون درجة معينة من الموافقة من الدول الأخرى"⁽⁴¹⁾. ما يعول عليه كيوهين، أن الدولة المهيمنة تسعى لضبط سلوك الدول، وتسهل التعاون عن طريق الأنظمة الدولية التي تؤسسها ضمن شروطها، وتؤدي دور الضامن لاتساق النظام كلياً⁽⁴²⁾. ولا ينكر كيوهين أن تستخدم المهيمنة القوة؛ لأن "القوة العسكرية الكافية لحماية الاقتصاد السياسي الدولي من عمليات التوغل التي تقوم بها القوى المعادية، هي حقاً شرطاً ضرورياً لنجاح الهيمنة"⁽⁴³⁾.

أما جون إيكينبري، فقد استخدم في تفسيره قوة الولايات المتحدة واستمرارها مفهوم "النظام الدستوري"، مطبقاً إياه على النظام الدولي. وهو يرى أن لدى الدولة التي تفوز بعد حرب كبرى ثلاثة خيارات: إما أن تنسحب من المسرح الدولي مبتعدة عن الحروب والصراعات، وإما أن تسعى للهيمنة باستخدام قوتها فتدخل صراعات لا تنتهي، وإما أن تجند فوزها في الحرب، بتحويل النظام لصالحها، بما يضمن ولاء الدول الأخرى لها، والأخير يسميه "النظام الدستوري"⁽⁴⁴⁾.

جادل إيكينبري بأن النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، أساسه "النظام الدستوري"، الذي عماده الشرعية وقبول الدول المنضوية تحته. فهو يقوم على توافر ثلاثة عناصر أساسية: أولاً: الاتفاق على قواعد اللعبة داخل النظام الذي يتم تأسيسه، وهذا في سبيل نظام مستقر وغير قسري. ثانياً: وضع القواعد وإنشاء المؤسسات التي تقوم بكبح استخدام القوة، فالمؤسسات هنا تتمتع باستقلالية عالية عن المصالح الخاصة للدول. ثالثاً: ترسيخ هذه القواعد والمبادئ والمؤسسات، وتشارك الدول فيه انطلاقاً من

للدولة المهيمنة ضروري حتى تسيطر على أي حرب تخاض ضدها. أما التفوق الاقتصادي فيتحقق بالسيطرة على الموارد، لأنه عامل مهم لرقعة توسع الدولة المهيمنة. ثانياً، تتعلق الهيمنة بطموحات القوة المهيمنة، أي أن "تعمل الدولة المهيمنة وفق مصالحها الذاتية، لإنشاء نظام دولي مستقر يحمي أمنها ومصالحها الاقتصادية والأيدولوجية". ثالثاً، الهيمنة تعني التوزيع الهراري، لأنه إذا كانت الهيمنة لدولة واحدة، فالنظام يُعرف بأحادي القطبية. وأخيراً، "الهيمنة تتعلق بالإرادة"، فيؤكد لاين: "لا يكفي امتلاك الدولة المهيمنة قوة ساحقة فحسب، بل عليها ممارستها بقصدية لفرض الانضباط في النظام الدولي"⁽³³⁾.

وفي هذا السياق، عرّف جون ميرشايمر John Mearsheimer القوة المهيمنة بأنها "دولة بلغت من القوة ما يمكنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام". ويضيف موضحاً "لا تمتلك دولة أخرى الموارد العسكرية اللازمة لخوض حرب كبرى ضدها"⁽³⁴⁾، فلا تجتمع مع المهيمنة دولة عظمى أخرى لأن "الدولة المهيمنة تكون فعلياً القوة العظمى الوحيدة في النظام"⁽³⁵⁾، مشيراً إلى الاختلاف بين الهيمنة الإقليمية والعالمية، ويخلص إلى أن الهيمنة العالمية مستحيلة عملياً، فالأجدي التركيز على الهيمنة الإقليمية. في حالة الصراع على الهيمنة الإقليمية، سيؤدي ذلك إلى منافسة أمنية شرسة. ويرى ميرشايمر تحقيق الهيمنة ممكناً باتباع استراتيجية لا تنحصر في حيازة القوة النسبية فحسب، وإنما منع الآخرين من زيادة قوتهم على حسابها⁽³⁶⁾.

أما الليبراليون فينظرون إلى الهيمنة من منطلق "القيادة"؛ أي القدرة على تشكيل جدول أعمال السياسات للمؤسسات العالمية أو التحالفات⁽³⁷⁾، مقدّمين صياغة مختلفة للقوة القائمة على الهيمنة، فليس لزماً طابعها العسكري، بل تنهض عبر مزيج من القوة والأعراف⁽³⁸⁾.

رؤية كيوهين للهيمنة اقتصادية في المقام الأول، ويعرفها بأنها رجحان الموارد المادية؛ لذا على القوى المهيمنة أن تسيطر على أربعة أنواع

33 Ibid., p. 6.

34 جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص 50.

35 المرجع نفسه.

36 المرجع نفسه.

37 Simon Reich & Richard Ned Lebow, *Good-Bye Hegemony! Power and Influence in the Global System* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014), p. 6-7.

38 Ibid., p. 18.

39 Dirzauskaitė & Ilinca, p. 29.

40 Keohane, p. 137.

41 Ibid., p. 46.

42 Ibid., pp. 137-138.

43 Ibid., p. 136.

44 G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton/ NJ: Princeton University Press, 2001), p. 4.

في تأسيس النظام الليبرالي، وفي ربط الدول تحت قيادة واشنطن. ومن أمثلة تلك الشبكات مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجي، التي عززت المصالح الأميركية على حساب دول أخرى. فشبكات النخبة تسهل الهيمنة التي شُيدت في جزء كبير منها عبر الاختراق الثقافي والفكري⁽⁵²⁾.

وفي الإطار نفسه، يؤكد ألكسندر كولي ودانيال نيكسون، دور الفواعل من غير الدول في التأثير سلباً في الهيمنة. ففي سياق تشخيصهما تراجع الهيمنة الأميركية والتحديات التي تواجهها من قوى فاعلة أصغر من الدولة، يعلنان التراجع في بناء مشروع ليبرالي شامل للتكامل الاقتصادي والسياسي بانحسار دورها، إضافة إلى عوامل أخرى غير هذه.

طوال التسعينيات، أسهمت هذه القوى في إنتاج وهم لنظام ليبرالي، غير قابل للتغير، يركز على الهيمنة الأميركية الدائمة⁽⁵³⁾. تلاشى هذا الوهم، فزاحمت المنظمات الإقليمية الجديدة والشبكات عبر الوطنية غير الليبرالية الولايات المتحدة في التأثير. وفي حين يبدو التراجع في نفوذ الشبكات الليبرالية لصالح شبكات أخرى مناهضة للأفكار الليبرالية ونظامها الدولي، الذي ترأسته واشنطن، لم تعد القوى الليبرالية تتمتع بنفوذها السابق. فالقوى غير الليبرالية ليست مقتنعة بمزايا استمرار العضوية في المؤسسات الرئسية للنظام الليبرالي، مثل الاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي "الناتو"⁽⁵⁴⁾.

استناداً إلى ما سبق، ينبثق من الاختلاف الجوهرى بين النظريات في رؤيتها للهيمنة من تحديد نوع القوة التي تُستخدم في تحقيقها. فالواقعية تركز على الإكراه واستخدام القوة العسكرية. وتؤصل الليبرالية الهيمنة من كوة الحصول على الموافقة والرضا من المحكومين. أما الغرامشية الجديدة، فتدمج بين الإكراه والموافقة⁽⁵⁵⁾. وترى نظرية استقرار الهيمنة القوة الاقتصادية الركيمة مع وجود القوى العسكرية.

رغبتها والتزامها الطوعي بقواعده ومبادئه⁽⁴⁵⁾. ما يميز هذا النظام أنه قائم على التوافقية وليس الإكراه، وهذا نقيض نظامي توازن القوى والهيمنة؛ فالأول يقيد قدرة الدولة القوية من خلال التحالفات الموازنة لها، أما الآخر، فلا مجال لتقييد قوة الدولة، فالدول تجبر على الامتثال للقوة المهيمنة، سواء بالتهديد أو بالإغراء⁽⁴⁶⁾.

أما الهيمنة من منطلق الغرامشية الجديدة، التي ساهم، في الأساس، روبرت كوكس في تطويرها، معتمداً على أفكار أنطونيو غرامشي، فهي مزيج من الإكراه والموافقة، فلا تقتصر على عمليات الإلزام، وتمزج رضا الأطراف التابعة لتشكيل رؤية جديدة للعالم⁽⁴⁷⁾. فالهيمنة الغرامشية ليست مبنية على أساس الاستخدام القسري للقوة، ولكنها تُبنى على "الموافقة المكتسبة من خلال عملية القيادة الفكرية والأخلاقية"⁽⁴⁸⁾. ومن هذا المنطلق، قدم كوكس وصفاً جامعاً لمفهوم الهيمنة مستنداً إلى غرامشي بالقول إنها "بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية... [تتجلى الهيمنة العالمية في المعايير والمؤسسات والآليات العالمية، التي تضع القواعد العامة لسلوك الدول وقوى المجتمع المدني الممتد عملها عابرة للحدود الوطنية، والقواعد التي تدعم النمط السائد للإنتاج"⁽⁴⁹⁾.

ويرى كوكس أن الهيمنة، بنطاقها الكوني، تبدأ وطنية وتنشئها طبقة اجتماعية، وتنداح دولياً. وركائز الهيمنة الثلاث عنده: الأفكار، والمؤسسات، والقدرات المادية⁽⁵⁰⁾. ويعتبر الغرامشيون الجدد أن استخدام القوة المادية وحدها لا يكفي لتحقيق الهيمنة، ولا بد من أن ترافقها القيادة الثقافية، فهي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية أو العسكرية، فلا مناص من تحصيل الموافقة⁽⁵¹⁾.

واعتماداً على المنطلقات الغرامشية الجديدة، تكلم عدد من الباحثين عن دور المؤسسات الفكرية وشبكات المجتمع المدني الأميركية في تعزيز الهيمنة. فقد اهتم إنديرجيت بارمار بدراسة قوة البنية التحتية الفكرية الأميركية، موضعاً الدور الكبير للمؤسسات الخاصة والنخب الموسومة عنده "بشبكات المعرفة النخبوية العابرة للحدود" في تدعيم القوة الأميركية وحمايتها. وساعدت هذه الشبكات

52 Inderjeet Parmar, *Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power* (New York: Columbia University Press, 2015).

53 Alexander Cooley & Daniel H. Nexon, "How Hegemony Ends: The Unraveling of American Power," *Foreign Affairs* (July/ August 2020), accessed on 14/2/2021, at: <https://fam.ag/382lNkL>

54 Ibid.

55 Franziska Böhm, "Hegemony Revisited A Conceptual Analysis of the Gramscian Concept of Hegemony in International Relations Theory," Unpublished Thesis Master of Science in Global Studies Department of Political Science, Lund University, 2018, pp. 4, 9.

45 Ibid., pp. 30-31.

46 Ibid., pp. 36-37.

47 Dirzauskaite & Ilinca, p. 31.

48 Stephen Gill, *American Hegemony and the Trilateral Commission* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 42.

49 Robert W. Cox & Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 137.

50 Dirzauskaite & Ilinca, p. 31.

51 Ibid., pp. 32-33.

1986 إصدارها، وفيها تفصيل الأهداف والمصالح الأميركية وكيفية حمايتها، والأخطار التي تتعرض لها البلاد⁽⁵⁹⁾.

تؤكد الاستراتيجيات التي أعلنها الرؤساء الأميركيون بعد الحرب الباردة تمسكهم بالدور القيادي للولايات المتحدة، وهذا واضح في خطاباتهم عن "حالة الاتحاد". صرح جورج بوش الأب George H. W. Bush (1989-1993) لا غنى عنها⁽⁶⁰⁾. أما بيل كلينتون Bill Clinton (1993-2001)، فقد أكد ذلك بقوله "الأمم يعتمد على قيادتنا العالمية المستمرة من أجل السلام والحرية والديمقراطية"⁽⁶¹⁾، وحذا بوش الابن حذوهم، معلناً في خطابه عام 2006 أن "الطريقة الوحيدة للسيطرة على مصيرنا هي من خلال قيادتنا، لذا فالولايات المتحدة الأميركية ستواصل ريادتها"⁽⁶²⁾. واقتفى باراك أوباما Barack Obama (2009-2017) أثرهم قائلاً: "بينما نقف على مفترق طرق التاريخ، فإن عيون الناس في جميع الدول تنظر إلينا كرة أخرى لترى ماذا سنفعل في هذه اللحظة، في انتظار قيادتنا"⁽⁶³⁾. اتضح آنفاً، أن الاختلاف بين الإدارات ليس نابغاً من أهمية الولايات المتحدة بوصفها قائدة مهيمنة عالمياً، وإنما من الاختلاف المتجدد منذ القرن التاسع عشر الذي يدور حول المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية، وملامح الجدل حول الأفضلية؛ المثالية أم الواقعية، الانفرادية أم التعددية⁽⁶⁴⁾.

انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان، وانتصار المقاومة هناك، وسقوط جدار برلين، وانهار الحزب الشيوعي بوصفه تجسيداً لانهايار الاتحاد السوفياتي، هي أحداث رافقت اعتلاء جورج بوش الأب سدة الحكم في الولايات المتحدة، وساهمت في توتيجها قوة عالمية منفردة⁽⁶⁵⁾. وفي ظل هذه التغيرات، دشّن بوش سياسة قائمة على التعددية، والاعتقاد بأهمية التعاون مع الحلفاء. وتماهياً مع ذلك أكدت استراتيجيته القومية الصادرة عام 1990 الالتزام الأميركي باستراتيجية التحالف باعتباره "أساساً أكثر ديمومة من مجرد تصور

59 علي الجرباي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، سياسات عربية، العدد 31 (آذار/ مارس 2018)، ص 11.

60 Tudor A. Onea, *US Foreign Policy in the Post-Cold War Era Restraint Versus Assertiveness from George H. W. Bush to Barack Obama* (Verlag: Palgrave Macmillan US, 2013), p. 163.

61 Ibid.

62 Ibid.

63 Ibid.

64 Fraser Cameron, *US Foreign Policy after the Cold War: Global Hegemon or Reluctant Sheriff?* (London/ New York: Routledge, 2005), p. 33.

”

ينبثق منبع الاختلاف الجوهرى بين النظريات في رؤيتها للهيمنة من تحديد نوع القوة التي تُستخدم في تحقيقها. فالواقعية تركز على الإكراه واستخدام القوة العسكرية. وتؤصل الليبرالية الهيمنة من كوة الحصول على الموافقة والرضا من المحكومين. أما الغرامشية الجديدة، فتدمج بين الإكراه والموافقة

”

ثالثاً: السياسات الخارجية الأميركية في ظل استراتيجيات الأمن القومي الأميركي

قامت السياسة الخارجية الأميركية، منذ قرابة خمسة وسبعين عاماً، على تأمين مصالحها من خلال أداء دور القائد في نظام عالمي، تتحمل أعباءه مقابل منافع هائلة⁽⁵⁶⁾. ورغم أن الإدارات الأميركية من الجمهوريين والديمقراطيين اختلفت في توجهاتها، فإنها دعمت دوماً تأسيس نظام دولي قامت أركانه على امتلاك القوة، وإنشاء التحالفات ودعمها، وتمتين نظام اقتصادي مفتوح⁽⁵⁷⁾.

أدى انهيار المعسكر الشرقي إلى هيمنة متفردة للولايات المتحدة على النظام الدولي، وما عاد هناك نُدُّ يضع قوتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية على المحك، ووجدت نفسها في عالم لا عدو فيه ولا حدود؛ ما حفّز الإدارات المتعاقبة إلى أن تتبغى دوراً لواشنطن في العالم الجديد⁽⁵⁸⁾. يتجلى دور البيت الأبيض في ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة في السياسات الخارجية التي اتبعوها، إضافة إلى استراتيجيات الأمن القومي التي أوجب الكونغرس الأميركي على كل إدارة منذ

56 Hal Brands, "U.S. Grand Strategy in an Age of Nationalism: Fortress America and its Alternatives," *The Washington Quarterly*, vol. 40, no.1 (Spring 2017), p. 73.

57 Thomas Wright, "The Folly of Retrenchment: Why American Can't Withdraw from the World," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 2 (March/ April 2020), p. 10.

58 نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأميركية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012"، دفاثر السياسة والقانون، العدد 9 (حزيران/ يونيو 2013)، ص 380.

وعمل على حيازة الدعم من الكونغرس الذي تردّد بداية حتى تُستنفد جميع الوسائل قبل ولوج الحرب⁽⁷⁴⁾. لقد أدرك بوش أن تنفيذ مشروعه، "النظام العالمي الجديد"، يتطلب دعماً متعدد الأطراف⁽⁷⁵⁾؛ لك أنه لا يستطيع التصرف منفرداً. فالحرب على الكويت مثّلت فرصته لتحديد القواعد الخاصة بـ "النظام العالمي الجديد"، لاعتقاده أن الولايات المتحدة بعدم ثنيها للعراق، ستكون الحقبة الجديدة صراعية، لتعاونية⁽⁷⁶⁾.

أما تدخلاته العسكرية في دول أخرى، فكانت في أدنى درجاتها؛ إذ رفض التدخل في بدايات الأزمة في البلقان، وفي نهاية ولاياته، وأقرّ إرسال قوات أميركية لمساعدة القوات الدولية في الصومال. ومن هنا اتّهمت إدارته بالازدواجية، على اعتبار أن التدخل في العراق مرده النفط والمصالح الأميركية⁽⁷⁷⁾.

أما كلينتون الذي كان شعار حملته الانتخابية "إنه الاقتصاد يا غبي"، فركز في سياسته الخارجية على الأمن الاقتصادي الأميركي بوصفه هدفاً رئيساً، ولكنه آمن بضرورة الحفاظ على القوة العسكرية، والعمل على تكيفها لتلائم التحديات الأمنية الجديدة، معلناً تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم الديمقراطية وحرية السوق ونشرهما⁽⁷⁸⁾. وقد انعكس هذا التوجه في استراتيجيته⁽⁷⁹⁾ لعام 1994؛ فاختار سياسة خارجية تقوم على التدخلات والتوسع.

تقوم سياسة التدخلات على الانتقائية في القضايا الدولية، وتعتمد أساساً على صلتها بالمصلحة الأميركية⁽⁸⁰⁾. فالولايات المتحدة تحوز دوراً قيادياً عالمياً، والأمن لا يتحقق بالانعزالية، أو باتباع الحمائية⁽⁸¹⁾. فلا يرى منطلق كلينتون عظمة قوة بلاده كافية لتحقيق أهدافها على نحو منفرد، وأحادي الجانب. فالأمن يتحقق من خلال الحفاظ على قدرة دفاعية قوية، وتعزيز تدابير الأمن التعاونية⁽⁸²⁾. أما سياسة

وجود عدو مشترك⁽⁶⁶⁾، وينبني على "رؤية أخلاقية مشتركة" تقوم على الالتزام بالديمقراطية ونقض الاستبداد⁽⁶⁷⁾. رسّخت هذه الاستراتيجية ثلاث غايات أساسية: بقاء الولايات المتحدة دولةً حرةً ومستقلةً وباقتصاد متنامٍ، وتحقيق عالمٍ مستقر وآمن، يقوم على تعزيز الحرية السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتأكيد ضرورة وجود علاقات قوية تعاونية بالحلفاء⁽⁶⁸⁾.

لقد حملت استراتيجية بوش الثانية عام 1991 جديداً بإعلانها عن بدء نظام عالمي جديد، مع الإبقاء على الأهداف الأربعة السالفة الذكر⁽⁶⁹⁾. أعلن في استراتيجية 1993 انتهاء استراتيجية الاحتواء التي ظلّت السياسات الخارجية الأميركية طوال الحرب الباردة "لم تعد الولايات المتحدة متورطة بسبب المتطلبات العسكرية للاحتواء العالمي"، وبناءً عليه، لدى الأميركيين "فرصة غير مسبوقه لتعزيز مصالحنا بدلاً من مجرد الدفاع عنها"⁽⁷⁰⁾، موضعاً السمة التعددية للقيادة الأميركية العالمية عبر "وجود إيمان عالمي راسخ بأن الولايات المتحدة تستطيع وستقود استجابة جماعية للأزمات العالمية"⁽⁷¹⁾. سعى بوش خلال فترة حكمه إلى دمج روسيا وأوروبا الشرقية في النظام العالمي، إضافة إلى دعم مسيرة أوروبا الغربية نحو وحدة اقتصادية، وتوسيع تحالف شمال الأطلسي، وتعزيز نظام تجاري دولي مفتوح. وعمل على زيادة الاستثمار في تحالفات جديدة بتقويتها وتوسعها مع الدول الديمقراطية، مع الالتزام بالمؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة⁽⁷²⁾.

طبّق بوش مع الحلفاء سياسات التعاون والتعددية في أزمة الخليج إثر احتلال العراق الكويت، وابتغى تأييداً دولياً لحرب العراق، فلجأ إلى مجلس الأمن، وحظي بقرار الأمم المتحدة 678 الذي يطالب فيه بغداد بانسحاب كامل من الكويت لغاية 15 كانون الثاني/يناير 1991، وإلا فجميع الوسائل اللازمة متاحة لاستعادة السيادة الكويتية⁽⁷³⁾.

74 Ibid., p. 23.

75 Ibid., p. 25.

76 Ibid., p. 31.

77 Cameron, p. 17.

78 مداني ليلة، "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأميركية"، *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، مج 4، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2014)، ص 191، 175-197.79 أصدر كلينتون سبع استراتيجيات في حقبة، للاستزادة يمكن الرجوع إليها في: "The National Security Strategy," Historical Office, Office of the Secretary of Defense, accessed on 22/2/2021, at: <https://bit.ly/38mmKnf>80 William J. Clinton, *A National Security Strategy of Engagement and Enlargement*, The White House (1994), p. 1, accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/2WCjDSI>

81 Ibid., p. 2.

82 Ibid., p. 6.

66 George H.W. Bush, "National Security Strategy of the United States," The White House (March 1990), p. 1, accessed on 22/12/2020, at: <https://bit.ly/3p3BQog>

67 Ibid.

68 Ibid., pp. 2-3.

69 Ibid., vol. 1, pp. 3-4.

70 Ibid., p. 2.

71 Ibid., p. 3.

72 Salman Ahmed & Alexander Bick, "Trump's National Security Strategy: A New Brand of Mercantilism?" *Carnegie Endowment for International Peace*, 2017, p. 13, accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/38DoqIQ>73 Marc J. O'Reilly & Wesley B. Renfro, "Like Father, Like Son? A Comparison of the Foreign Policies of George H.W. Bush and George W. Bush," *HAOL*, no. 10 (Primavera 2006), p. 24.

عمومًا، كان كلينتون مبدئيًا إلى العمل من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف⁽⁸⁸⁾، واتبع في سياسته الخارجية، بحسب ستيفن والت، منحى الهيمنة بثمنٍ بخسٍ. فالشعب الأميركي لم يرد انعزالية وحروبًا صليبيّة، واعتبر أن أعظم إنجازات كلينتون تمثلت بقيامه بعمل جيد، وبتكلفةٍ قليلة⁽⁸⁹⁾.

ظهر التحول الجذري في السياسة الخارجية الأميركية مع بوش الابن، وذلك من تداعيات أحداث 11 سبتمبر، موجهاً إيها نحو الحرب على الإرهاب. أكدت الاستراتيجيةتان اللتان صدرتا في عهده في 2002 و2006 الحرب على الإرهاب بوصفها محورًا أساسيًا، وعلى استخدام القوة العسكرية على نحو فعّال. وتدلّ على ذلك، تضمنت استراتيجية 2002، في سبيل دحر الإرهاب ووقف تمويله "يجب أن نستخدم كل أداة متوافرة في ترسانتنا العسكرية"⁽⁹⁰⁾. فاتخذت سياسات بوش تلك منحى الضربة الاستباقية والحروب الوقائية، معتمداً على القوة الخشنة.

قاد بوش ثورة في السياسة الخارجية، مخالفاً ما تبناه والده وكلينتون من قبل. وبنى سياساته على معتقدتين: الولايات المتحدة تعيش في عالم خطر، وهي مستهدفة من الدول المعادية للغرب، ومواجهتها ذلك حصراً؛ يمضي الولايات المتحدة حرة في خياراتها، بعيداً عن القيود المفروضة عليها، حتى من حلفائها والمؤسسات الدولية⁽⁹¹⁾. وعبرت استراتيجية 2002 عن ذلك؛ بأن الهدف الرئيس للحكومة الفدرالية هو "الدفاع عن الولايات المتحدة ضد أعدائها"⁽⁹²⁾. أما الاعتقاد الثاني، فعلى الولايات المتحدة ألا ترتقب الهجوم في حياضها، بل تبادر بقوتها، حتى تغبّر الوضع الراهن في العالم، فعامل الوقت ليس في صالحها؛ ولذا، فالمسارعة أصوب لمواجهة الدول المارقة، وكان هذا الأساس الذي اعتمده بوش في حربه على العراق⁽⁹³⁾.

بعد الحرب على أفغانستان، اتخذ بوش الخطوة الثانية في توسيع رقعة الحرب على الإرهاب. ففي خطابه عن حالة الاتحاد، فاجأ بوش الأميركيين بالإعلان عن "محور الشر"، شاملاً فيه العراق وإيران وكوريا

التوسع، فقد ارتبطت بنشر الديمقراطية والأسواق الحرة، واعتُبرت ضرورية لحماية الولايات المتحدة وأمنها⁽⁸³⁾.

لقد حملت الاستراتيجيات التي أعلنها كلينتون تبعاً لغاية 1996 العنوان نفسه "التدخلات والتوسع"، وكانت الإضافات إليها محدودة، ولا تحمل تغييرات جذرية، لذا لم يغير في عنوان الوثيقة. أما استراتيجياته منذ عام 1997، فعنونت بـ "استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد"، وتحدّث جلياً عن الأدوات الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية⁽⁸⁴⁾. وأكد فيها الخطوط العريضة للدور الريادي الأميركي، وأهمية التحالفات، واستخدام وسائل متعددة لتحقيق الأهداف الأميركية التي لا تتحقق، ولا تقوم باستخدام القوة العسكرية بحسب، بل يواكبها تركيزٌ على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية⁽⁸⁵⁾.

عملياً، استخدم كلينتون القوة العسكرية في الصومال وكوسوفو وهايتي. بعد هجمات على القوات الأميركية في الصومال، وبسبب تغيير الأهداف الأميركية من المساعدات الإنسانية إلى تعزيز الديمقراطية وبناء الدولة، أرسل كلينتون قوات النخبة للقبض على أحد أمراء الحرب المعروفين؛ هو محمد عديد، وفي هذه العملية، قتل ثمانية عشر جندياً أميركياً ومئات الصوماليين⁽⁸⁶⁾. وفي كوسوفو، استخدمت القوة العسكرية تحت مظلة الناتو.

ورغم استخدام كلينتون القوة العسكرية، فإن سياسته الخارجية غلب عليها الاهتمام بالأدوات الاقتصادية والدبلوماسية، عبر المزج بينهما. فأولى التفاوض على صفقات تجارية جديدة اهتمامه، وفتح آفاق الاستثمار للأميركيين، بالاستفادة من الأسواق الجديدة والعولمة؛ فعقد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (النافتا) في 1992 وغدت نافذة في أول عام 1994، وعزز علاقاته بالدول الأوروبية، ووسّع الناتو وأعاد تنشيطه. واتبع سياسات قائمة على الدبلوماسية مع الصين وروسيا، فقدمت إدارته الدعم لروسيا في عملية انتقالها إلى اقتصاد السوق، وفي انضمامها إلى مجموعة الثمانية ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأسهم في إدخال الصين في النظام العالمي. وفي مواجهة الخطر الكوري، استخدم سياسة الردع والدبلوماسية⁽⁸⁷⁾.

88 Ibid., p. 24.

89 Stephen M. Walt, "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy," *Foreign Affairs*, vol. 79, no. 2 (March-April 2000), pp. 63-79.

90 George W. Bush, *The National Security Strategy of the United States*, The White House (2002), accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/3pGOObO>

91 Ivo H. Daalder & James M. Lindsay, "America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy," *Brookings*, 1/9/2003, accessed on 22/12/2020, at: <https://brook.gs/3dvea9F>

92 Bush.

93 Daalder & Lindsay.

83 Ibid., pp. 18-19.

84 William J. Clinton, *A National Security Strategy for a New Century*, The White House (1997), accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/3rNi96g>

85 William J. Clinton, *A National Security Strategy for a Global Age*, The White House (2000), accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/3avC6bw>

86 Cameron, p. 21.

87 Ibid., p. 22.

دور المؤسسات الدولية والمساعدات في سبيل زيادة الولايات المتحدة العالمية، وذلك قبل اللجوء إلى استخدام القوة التي هي ضرورية، فالأولوية لاستنفاد "الخيارات الأخرى قبل الذهاب للحرب ما أمكننا ذلك، [...] عندما نظنر إلى استعمال القوة، سنفعّلها بطريقة تعكس قيمنا، وتعزز شرعيتنا، وسنسعى للحصول على دعم دولي واسع، والعمل مع مؤسسات مثل الناتو ومجلس الأمن"⁽¹⁰¹⁾.

ورفضت الوثيقة الحرب الاستباقية، معلنة حربها تجاه القاعدة والإرهابيين. فاستبدلت الحرب على الإرهاب بقضايا أخرى؛ وذلك لوجود مخاطر شتى تهدد العالم، نحو ظاهرة التغير المناخي، وتهديدات شبكة الإنترنت وشبكات الجريمة الدولية، والأوبئة⁽¹⁰²⁾. يبدو جلياً أن سياسة أوباما فارقت كلياً ما انتهجه بوش، فركزت على الوسائل الدبلوماسية، وعلى "القوة الناعمة"؛ ما يعني أن الخيار العسكري أضحي ملجأً أخيراً⁽¹⁰³⁾.

لم تسلم سياسة أوباما الخارجية من النقد؛ فوصفت بالانكفاء والتردد، ما قلل من مكانة الولايات المتحدة وهيبتهما بوصفها دولة قائدة⁽¹⁰⁴⁾. فقد سعى أوباما لخطّ مسارٍ متوازنٍ يحافظ فيه على القيادة الأمريكية، من دون توريطها؛ ذلك أن استخدام القوة العسكرية منوطٌ بتعرض المصالح الأمريكية الحيوية للخطر⁽¹⁰⁵⁾، لذا تميزت سياسته بانحسارٍ في استخدام القوة العسكرية.

حدد أوباما عناصر مبادئه: الأول، حصرُ استخدام الولايات المتحدة قوتها العسكرية في حال تعرّض مصالحها وأمنها وحلفائها للخطر. الثاني، أكبر تهديد للولايات المتحدة هو الإرهاب الصادر عن التنظيمات المتحالفة مع القاعدة، أو تنظيمات متطرفة، فالحل يكمن في عمليات التصفية، أو باستخدام الطائرات المسيّرة، وتشكيل تحالفات لمواجهة هذه الأخطار. الثالث، يجري استخدام القوة الأمريكية بالشراكة الدولية مع المؤسسات المختلفة؛ فالأولوية لاستخدام الأدوات غير العسكرية، مثل: العقوبات الدولية والدبلوماسية، والتحالفات الدولية⁽¹⁰⁶⁾. نتيجة لهذا غدت الولايات المتحدة قوة عسكرية واقتصادية ضخمة في عهده، ولكنها لم تتعامل - بحسب منتقديه - بحزم مع التحديات

الشمالية، واتهام هذه الدول بالسعي لتطوير أسلحة دمار شامل⁽⁹⁴⁾، فبرّر لإدارته محاربة هذه الدول، نافلاً مركز الاهتمام من أفغانستان إلى هذه الأقطار.

وقد نتج من ذلك اتباع ثلاث سياسات: تتمثل الأولى في العمل أحاديًا، وبعيداً عن السياسات التقليدية - منذ ترومان حتى كلينتون - التي امتازت بالعمل مع المؤسسات الدولية والترتيبات المتعددة الأطراف. وهذا لا يعني أن بوش استبعد، كلياً، العمل الجماعي، وإنما استخدم ما أطلق عليه ريتشارد هاس "التعددية بحسب الطلب"، وهذا يندرج في بناء تحالفات مع الأطراف المؤيدة، عندما لا يكون العمل أحاديًا ممكنًا. أما الثانية فتتمثل في أنه لم يكتفِ بإهمال العمل المشترك، بل ذهب بعيداً بخطوات وقائية واستباقية ضد التهديدات المحتملة⁽⁹⁵⁾، وبينت ذلك استراتيجيته القومية المنصوص فيها "الإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا، ستقوم الولايات المتحدة، إذا لزم الأمر، بالعمل بشكل استباقي"⁽⁹⁶⁾. كما انتهج سياسة ثالثة مفادها أن على الولايات المتحدة استغلال قوتها الكبيرة لتغيير الأنظمة في الدول المارقة⁽⁹⁷⁾. وأطلق ميرشايمر على تغيير الأنظمة بالجبر "الويلسونية بأسنان"، وذاك لجمعها مثالية ويلسون، مع استخدام القوة العسكرية لتحقيقها⁽⁹⁸⁾. وانسحب بوش من اتفاقيات دولية مختلفة، واختلف مع الدول الحليفة مثل فرنسا وكندا. وكانت حصيلة سياساته "تدمير السلطة الأخلاقية والسياسية للولايات المتحدة"⁽⁹⁹⁾.

وصل أوباما إلى البيت الأبيض، معلناً عزمه تصحيح السياسات التي اتبعها بوش. وأصدرت إدارته وثيقتي "استراتيجية الأمن القومي" في 2010 و2015، مشددة فيهما على الدور القيادي للولايات المتحدة⁽¹⁰⁰⁾. وقد بيّنت وثيقة 2010 أنها ستنتهج الوسائل الدبلوماسية، وتعزز

94 James Mann, *Rise of the Vulcans* (New York: Penguin Group, 2004), p. 318.

95 Daalder & Lindsay.

96 Bush, p. 15.

97 Ivo H. Daalder & James M. Lindsay, "America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy," *Brookings*, 1/9/2003, accessed on 14/2/2021, at: <https://brook.gs/3bpUbGW>

98 Brian C. Schmidt & Michael C. Williams, "The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists," *Security Studies*, vol. 17, no. 2 (2008), pp. 191-220.

99 زكريا.

100 Barak Obama, *National Security Strategy of the United States of America*, The White House (2015), p. 1, accessed on 17/12/2020, at: <https://bit.ly/34Mjroi>; Barak Obama, *National Security Strategy of the United States of America*, The White House (2010), pp. 1-2, accessed on 22/12/2020, at: <https://bit.ly/3mQMGfC>

101 Obama, p. 22.

102 حشود، ص 392-393.

103 المرجع نفسه، ص 393.

104 أسامة أبو ارشيد، "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014)، ص 1، شوهد في 2020/12/26، في: <https://bit.ly/3pOakLZ>

105 المرجع نفسه، ص 2-3.

106 المرجع نفسه، ص 7-13.

الكبيرة التي واجهتها مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا وإيران، وشاب التردد سياساته⁽¹⁰⁷⁾.

لا يعني الاتفاق على الدور القيادي بين رؤساء الولايات المتحدة أن سياستهم لم يتخللها الارتباك في رؤيتها ومشروعها، إضافة إلى الإشكاليات المتتالية التي واجهوها. وصل التخبط في القرارات الاستراتيجية ذروته في فترة بوش، وإعلانه الحرب على الإرهاب⁽¹⁰⁸⁾. ففي الحرب الباردة كان العدو محددًا، والاستراتيجيات المتبعة واضحة؛ إذ إنَّ غياب العدو، والانفراد بالساحة الدولية، خلق حالة من الارتباك. لحقت الانتقادات سياسات البيت الأبيض بعد الحرب الباردة، من دون استثناء، فوجّهت انتقادات إلى بوش الأب، لتركيزه على السياسة الخارجية، وإهمال الاقتصاد الذي تراجع. أما كلينتون وأوباما فوصفت سياستهما بعدم الوضوح، وخلوهما من الأهداف والتوجهات، وقيامها على رد الفعل. ونال بوش الابن القسط الأكبر من الانتقادات اللاذعة؛ لأنَّ سياساته أضرت كثيرًا بصورة الولايات المتحدة ودورها العالمي.

تُظهر سياسات الرؤساء السابقين في سبيل القيادة اختلافًا بين الإدارات، حتى بالنسبة إلى الحزب نفسه. فمنبع الخلافات بينهم ليس حزبيًا، وإنما حول طريقة القيادة، وخلاصتها بإجابتهم عن السؤال: "هل نقود عبر تحالفات أم وحدنا؟". فبوش الأب الجمهوري وكلينتون الديمقراطي، قادا عن طريق بناء تحالفات، أما إدارة بوش الابن، فقادت منفردة ولم تُعرِّح التحالفات اهتمامًا، إلا حينما واجهت تعقيدات في احتلال العراق⁽¹⁰⁹⁾.

حاول الرؤساء قبل ترامب تأكيد الهيمنة الأميركية، وكانت سياستهم متباينة؛ فبوش الأب وكلينتون وأوباما، أرادوا الهيمنة بأرخص ثمن، ولم يفضلوا استخدام القوة العسكرية كثيرًا، فنسجوا خيوط الهيمنة عبر الرضا والتعددية والإجماع. غير أنَّ هذا لم يمنعهم من استخدام القوة على نحو أحادي، ولكن السمة الغالبة تحقيق الهيمنة من دون تكلفة. وأخذ بوش الابن بسياسات الهيمنة القائمة على استخدام القوة بإفراط، متجاهلاً الحلفاء، فهيمته كانت باهظة على بلاده من نواحٍ مختلفة. يبدو أن الهيمنة الأميركية كانت أقرب إلى المفهوم الغرامشي، أما عهد بوش فهو إلى الهيمنة الواقعية أقرب.

107 أسامة أبو ارشيد، "هل تنتحر الولايات المتحدة ذاتيًا؟"، العربي الجديد، 2019/8/9، شوهد في 2020/12/26، في: <https://bit.ly/3nXeKiT>

108 المرجع نفسه.

109 عمر الأغا، "أبو ارشيد لميدان: هذا ما سيتغير داخليًا وخارجيًا بانتصار بايدن ورحيل ترامب"، الجزيرة.نت، 2020/12/10، شوهد في 2020/12/15، في: <https://bit.ly/2Nhm5Yj>

”

حاول الرؤساء قبل ترامب تأكيد الهيمنة الأميركية، وكانت سياساتهم متباينة؛ فبوش الأب وكلينتون وأوباما، أرادوا الهيمنة بأرخص ثمن، ولم يفضلوا استخدام القوة العسكرية كثيرًا، فنسجوا خيوط الهيمنة عبر الرضا والتعددية والإجماع. غير أنَّ هذا لم يمنعهم من استخدام القوة على نحو أحادي

“

رابعًا: استراتيجية الأمن القومي لترامب

صدرت الاستراتيجية القومية لترامب قبيل مضي عام على حكمه، وأثرت إشكاليات حولها. أولًا، في صناعتها، فعادة ما يأخذ إعداد الاستراتيجية زمنيًا أطول من سنة؛ لأنها حصيلة تفاعلات وتجاذبات وتنسيق بين الوكالات المختلفة، وهذا يشي بتجاوزها المراحل تلك في عملية البلورة. ثانيًا، ظهر تناقض في تقديم ترامب لاستراتيجيته خطابيًا، وبين ما تضمنته فعليًا، ومما يدل على ذلك غياب الصرامة في خطابه تجاه الصين وروسيا، فلم يُفهم منه أنها عدوتان للولايات المتحدة، أو حتى منافستان لها كما ورد في صيغة الاستراتيجية، بل ذهب خطابه إلى مفردات التعاون معهما⁽¹¹⁰⁾.

انطلقت استراتيجية ترامب من شعار "أميركا أولًا"، محددة أربعة أهداف؛ حماية الشعب الأميركي، وتعزيز رخاء الولايات المتحدة، والحفاظ على السلام من خلال القوة، ودعم النفوذ الأميركي⁽¹¹¹⁾، معلنة عودة الولايات المتحدة بقوة إلى النظام الدولي⁽¹¹²⁾. صيغت الوثيقة بطريقة الواقعية المبدئية، مع تغليب المنطق الواقعي القائم على مبدأ القوة، وتغليب المصلحة القومية⁽¹¹³⁾. فهو يرى أن بلاده

110 Carlota García Encina, "The Trump Administration's National Security Strategy," Elcano Royal Institute, Working Paper 14/2018, 13/7/2018, p. 5, accessed on 17/12/2020, at: <https://bit.ly/2L2iCAD>

111 Donald Trump, *National Security Strategy of the United States of America*, The White House (December 2017), accessed on 17/12/2020, at: <https://goo.gl/CQFtZV>

112 الجرباوي، ص 13.

113 المرجع نفسه، ص 11.

التي لا تعترف بوجود صداقات دائمة، ومؤمنة بوجود المعضلة الأمنية المانعة من الاعتماد على الغير والتعاون معه دوماً.

خامساً: نواحي التغيير في سياسة ترامب الخارجية

امتدت صعوبة فهم سياسة ترامب الخارجية من الباحثين، إلى قادة العالم، وبحسب رتشارد هاس: "ما زال معظم القادة الأجانب يحاولون التعامل معه [...] في كل مكان أذهب إليه، ما زلت أسأل. ساعدنا في فهم هذا الرئيس، ساعدنا في التعامل مع هذا الموقف"⁽¹²¹⁾. فاستراتيجيته المتناقضة عقدت فهم سياساته، وازدادت غموضاً بأهواء ترامب الشخصية في تطبيقها. كما وصف النقاد إدارة ترامب بعديمة الاستراتيجية، بل صورة للمهزلة⁽¹²²⁾.

لعلّ تحليل سياسات ترامب مشوب بالتعقيد؛ لصعوبة مقارنة إدارته بالإدارات السابقة، نظراً إلى سيطرته الشخصية البالغة في صنع القرار التنفيذي⁽¹²³⁾. لقد اتسمت صناعة السياسة الخارجية الترامبية بالفردية؛ فهو المسيطر والمصدر الرئيس في بلورتها، متجاهلاً الآراء الأخرى وبناء التوافقات، خلافاً للإدارات السابقة⁽¹²⁴⁾؛ لذا يلجأ كثيراً إلى وسائل التواصل الاجتماعي بغية إعلان سياساته الجديدة.

وغابت المهنية في تعامله مع مؤسسات صنع القرار الأمريكي، فقام بإبعاد وزارة الخارجية عن عملية صنع القرار الخارجي، وتراجع دورها في رسم السياسة الخارجية، لتحل محلها المؤسسة العسكرية، المتمثلة في مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع، وبعض المقربين من ترامب⁽¹²⁵⁾. تميزت إدارته بعدم التوافق بينه وبين عدد من المسؤولين، وشهد عهده ارتفاع عدد المستقلين، إضافة إلى فجوات تظهر غالباً بينهم وبين الرئيس⁽¹²⁶⁾. فهو أول رئيس أميركي يشهد خلال عامين من

تواجه "المنافسة بصورة مستمرة في جميع المنافسات التي نتعرض لها في المناطق المختلفة، وعلى صعيد العالم كله"⁽¹¹⁴⁾.

وقد حددت الوثيقة المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة في شعب ثلاث "مجموعات رئيسية من المنافسين، وهي: القوتان التعديلتان، روسيا والصين اللتان تخوضان منافسة شرسة مع الولايات المتحدة على مستوى العالم، من أجل 'تغيير النظام الدولي لمصلحتهما' والدولتان المارتقتان، إيران وكوريا الشمالية اللتان تحاولان زعزعة هذا النظام في إقليميهما، الإرهابية، وكارتيلات الجريمة المنظمة التي تسعى لبث الفوضى في كل أرجاء هذا النظام"⁽¹¹⁵⁾.

كما اتهمت الاستراتيجية سياسات الرؤساء قبله في تعاملها مع الدول، سواء الحليفة أم العدو؛ وذلك بعدم تحميل الحلفاء الأعباء، وعقد اتفاقيات تراعي مصالح الحلفاء على حساب مصالح واشنطن، وصاحبته توجيه النقد في التعامل مع ملفي إيران وكوريا⁽¹¹⁶⁾.

ورغم إشارة الوثيقة إلى التحالف مع أوروبا، وأهمية تعميقه "لمواجهة القوى التي تهدد بتقويض قيمنا المشتركة ومصالحنا الأمنية ورؤيتنا المشتركة"، ودوره في "مكافحة التخريب والعدوان الروسي، والتهديدات التي تشكلها كوريا الشمالية وإيران"⁽¹¹⁷⁾، فإن مأخذها نابغ من عدم إيفاء الحلفاء بمسؤولياتهم في تحمل الأعباء، معتبراً "الولايات المتحدة تفي بمسؤولياتها الدفاعية، وتتوقع من الآخرين، أن يفعلوا الشيء نفسه، ونتوقع من حلفائنا الأوروبيين زيادة الإنفاق الدفاعي إلى 2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2024، مع تخصيص 20 في المئة، من هذا الإنفاق لزيادة القدرات العسكرية"⁽¹¹⁸⁾.

وفي ظل الأخطار والعالم الصراعي المعروف في الوثيقة، نتج تشديد على أهمية تحديث القوة العسكرية بجميع مجالاتها⁽¹¹⁹⁾. بحسب الخلفية الواقعية، غابت الاستراتيجية الحديث عن الاتفاقيات الدولية، والتعاون مع المؤسسات الدولية، لأنها لا تراها وسيلة لتحقيق المصالح الأمريكية، فتتعامل مع كل دولة منفردة من منطلق العلاقات الثنائية⁽¹²⁰⁾. وقد طابقت الاستراتيجية المنطلقات الواقعية

114 المرجع نفسه.

115 المرجع نفسه، ص 12.

116 "استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديدًا؟"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/12/27، ص 1، شوهده في 2020/12/17، في: <https://bit.ly/38YcBx8>

117 Trump, p. 48.

118 Ibid.

119 الجرباوي، ص 13.

120 المرجع نفسه.

121 Mark Landler, "Trump, the Insurgent, Breaks With 70 Years of American Foreign Policy," *The New York Times* (28/12/2017), accessed on 20/9/2020, at: <https://nyti.ms/3ib4dNj>

122 Roger Cohen, "Trump's National Security Strategy Is a Farce," *The New York Times*, 19/12/2017, accessed on 30/11/2020, at: <http://nyti.ms/2Bx9X05>

123 Sean Yom, "US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat," *Global Policy*, vol. 11, no. 1 (February 2020), p. 78.

124 عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، "إدارة ترامب: تراجع في القيادة العلمية والتحول نحو القوة والثروة"، مجلة قضايا سياسية، العدد 52 (2018)، ص 66.

125 المرجع نفسه، ص 68-69.

126 Richard Hass, "Forward" in Robert D. Blackwill, *Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem*, Council on Foreign Relations, Council Special Report, no. 84 (April 2019), p. 4, accessed on 20/9/2020, at: <https://on.cfr.org/3jNy8Ng>

والمعاهدات المتعددة الأطراف، وأعطى المخاوف الشعبية للجماهير المحلية الأولوية⁽¹³⁴⁾.

رأى إيكينيري أن ترامب يقوِّض أسس السياسة الخارجية التي قامت - في اعتقاده - على خمس سياسات أساسية:

- السياسة الأولى هي الدولية المتمثلة بضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم، وانخراطها في الشؤون الدولية، وفي المناطق والأقاليم المختلفة في العالم؛ لأن ذلك سبيلٌ لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية. أما ترامب فلا يؤمن بالدور القيادي الأمريكي، ولا يعتبره ضرورة، فعلاقات واشنطن مشروطة بتحقيق مصالحها، وهي أشبه بعلاقات تجارية، وعلى الجميع الدفع، والتحالفات عنده بلا فائدة ومغزى. ما ذكر آنفًا، جعل ترامب يتجاهل الترتيبات الدولية الخارجية، إذ "يبدو أنه لا يرى نظامًا محددًا بيئةً استراتيجية ذات قواعد ومؤسسات وشركاء وعلاقات"⁽¹³⁵⁾. وتجسيدًا لما سبق، اعتبر الرئيس أن الناتو "عفا عليه الزمن"، مقترحًا أن يدافع حلفاء الولايات المتحدة الرئيسون عن أنفسهم⁽¹³⁶⁾، فالناتو عنده بلا جدوى؛ لأن تكاليفه أعلى من عائداته، فلم يعد يفيد بالأغراض التي أُسس من أجلها⁽¹³⁷⁾. وكس دعواه بالطلب من أعضاء الناتو تحمّل مزيد من المسؤولية حتى يتحقق أمنها وأمن منطقتها⁽¹³⁸⁾. وبتأثير الترابية، انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن إيران، والشراكة عبر المحيط الهادئ، ومن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومعاهدة القوات النووية الوسيطة⁽¹³⁹⁾. وشكك في جدوى تحالفات الولايات المتحدة والوجود العسكري في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط⁽¹⁴⁰⁾.

- السياسة الثانية هي تنكّر ترامب للالتزام الولايات المتحدة بسياسة فتح التجارة، التي ترجع بداياتها إلى عام 1934، حينما

مستهل حكمه مغادرة وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومستشار الأمن القومي، فالتبدل الدائم لكبار المسؤولين يعطل جريان السياسات؛ ما جعل سياسات ترامب دائمة التحول مع كل أزمة جديدة، وهذا يتماهى مع الأسلوب غير المتوقع للرئيس⁽¹²⁷⁾.

هناك توجهان في تقييم السياسة الخارجية لترامب: يرى منتقدوه أن مآلات سياساته منذ 2016 نهاية السلام العالمي والأمن البشري. أما أنصاره، فيعتقدون أنها ستعيد العزة للولايات المتحدة، وستواجه نظامًا عالميًا قمعيًا⁽¹²⁸⁾. لفهم وجهتي النظر هاتين؛ تسلط الدراسة الضوء على طبيعة سياسة ترامب الخارجية ومعالمها، مع بيان الاختلافات مقارنةً بسابقيه.

اعتلى ترامب الحكم منتهجًا سياسة خارجية تقوم على ما أعلنه "أميركا أولاً" ستكون الموضوع الرئيس لإدارتي⁽¹²⁹⁾، ومعتقدًا "ستضع سياستي الخارجية دائمًا مصالح الشعب الأمريكي، والأمن الأمريكي، فوق كل اعتبار"⁽¹³⁰⁾. رفع هذا الخطاب قيمة مكانة الاعتبارات القومية فوق الحوكمة العالمية⁽¹³¹⁾.

ليس ترامب هو ناحت الشعار الذي تبناه، بل استرجعه من ثلاثينيات القرن الماضي، وأحياه⁽¹³²⁾. نفخ الروح في المفهوم متصلّ بعدم إيمان ترامب بالولايات المتحدة قوةً مهيمنةً، ومهمتها تسهيل عمليات التجارة الدولية، وفرض سيادة القانون داخل النظام الدولي، وتوفير السلع العامة الدولية، فهذا أمر عنده مستهجنٌ وغريب⁽¹³³⁾. استجلب ترامب مبدأ "أميركا أولاً" حتى يوضح أن مصالح بلاده هي الأولوية، وهي الأرضية لخيارات السياسة الخارجية. فليس على الولايات المتحدة تحمّل أعباء دول أخرى من دون مقابل. فمنذ توليه منصبه في كانون الثاني/يناير 2017، اتبع سياسة أحادية الجانب، قوامها تحقيق المصلحة الذاتية الوطنية. فلم يميز بين الدول التي تربطها بالولايات المتحدة تحالفات، وأخرى منافسة. وبتفضيله شعار "أميركا أولاً"، لم يكن متحمسًا كسابقيه لموقع الضامن للأمن الدولي، لذا، رفض العولمة، وألقى بظلال من الشك على التحالفات

134 Yom, p. 77.

135 John Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy: Can the Liberal Order Survive," *Foreign Affairs*, vol. 96, no. 3 (May/ June 2017), pp. 4-5.

136 Brands, p. 77.

137 مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟"، *سياسات عربية*، العدد 24 (كانون الثاني/يناير 2017)، ص 101.

138 Nadia Schadow, "The End of American Illusion: Trump and the World as It Is," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 5 (September/ October 2020), p. 41.

139 Sperling & Webber, p. 512.

140 Wright, p. 10.

127 Yom, p. 78.

128 Ibid., p. 77.

129 Donald Trump, "Trump on Foreign Policy," *The National Interest*, 27/4/2016, accessed on 20/9/2020, at: <https://bit.ly/3l8cGD2>

130 Ibid.

131 James Sperling & Mark Webber, "Trump's Foreign Policy and NATO: Exit and Voice," *Review of International Studies*, vol. 45, no. 3 (2019), p. 512.

132 Brands, p. 77.

133 Sperling & Webber, p. 512.

2016، من 55.3 مليار دولار إلى 3 مليارات دولار⁽¹⁴⁸⁾. وتواصل انتقاد ترامب الهيئات المتعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية الداعمة للتجارة الدولية: منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)⁽¹⁴⁹⁾.

• السياسة الثالثة التي حاول ترامب إطاحتها هي دعم الولايات المتحدة القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف، مع أنها أسهمت في شرعنة قوة الولايات المتحدة. فقد عملت واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية على إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات والأنظمة، وهذا أسهم في زيادة التعاون، وجذب الدول الأخرى للهيمنة الأمريكية، لأنها اعتبرتها مفيدة، وهذا ما جعل وجودها العالمي أكثر قبولاً واستدامة. لم يابِه ترامب لهذه السياسة ولا لإنجازاتها. فقد أعلن استعداده لإعادة التفكير في التزام واشنطن المالي والسياسي تجاه الأمم المتحدة، محققاً من قيمة القانون الدولي وأهميته⁽¹⁵⁰⁾. وتطبيقاً لهذه النظرة السلبية للمؤسسات الدولية، انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة⁽¹⁵¹⁾، والمحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁵²⁾. كما انسحبت من منظمة الصحة العالمية في ظل جائحة كورونا، ولم تبالِ بتأثير ذلك في المنظمة والعالم في ظل الأوضاع الصحية المتدهورة⁽¹⁵³⁾.

• السياسة الرابعة تكمن في احتقار ترامب ورفضه الطابع المتعدد الثقافات والمفتوح للمجتمع الأمريكي. فالولايات المتحدة قامت على كونها أمة من المهاجرين، وانفتاحها هذا جذب الناس إليها من أنحاء العالم جميعاً. قلبت إدارة ترامب ظهر المجن لذلك الانفتاح، ولا سيما موضوع الهجرة، فتنبت إقامة جدار عازل على طول الحدود المكسيكية، وحظر استقبال المهاجرين من ستة بلدان ذات أغلبية مسلمة، وأغلق الحدود مؤقتاً أمام اللاجئين جميعاً⁽¹⁵⁴⁾.

صدر "قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة"، وعمل على إعادة فتح الاقتصاد العالمي بعد الكساد الكبير. ومنذ ذلك الحين غدا دور الولايات المتحدة مركزياً لضمان انسيابية التجارة الدولية، ولكن ترامب بنى سياسته التجارية على النقيض من ذلك، واتبع سياسة قائمة على المركنتالية واللعبة الصفرية⁽¹⁴¹⁾. وتطبيقاً لذلك، أعلن ترامب حرباً تجارية شملت معظم اقتصادات العالم، ففرض رسوماً جمركية على بعض المنتجات الواردة من الاتحاد الأوروبي والصين وكندا والمكسيك. ولم يكتف بذلك، بل هدد دولاً حليفةً بالعقوبات، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن دول مفروض عليها عقوبات أساساً، منها فنزويلا وكوريا الشمالية وباكستان⁽¹⁴²⁾. وأعاد التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا"، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا، وفرض رسوماً جمركية بلغت أكثر من 250 مليار دولار أمريكي على الواردات الصينية⁽¹⁴³⁾. سياسة فرض التعريفات الجمركية هذه ما سلم الحلفاء منها، مثل كندا والاتحاد الأوروبي، ولا المنافسون مثل الصين، فعاملهم على حد سواء⁽¹⁴⁴⁾. وفي تعامله مع الصين - الشريك الأكبر في التعامل التجاري مع الولايات المتحدة - اعتبرها قوة منافسة، مطبقاً عقلية المواجهة الشاملة، فعزز بذلك التنافس الصيني - الأمريكي⁽¹⁴⁵⁾. واجه الصين، حيال ما اعتبرها ممارسات غير منصفة تفعلها، بعدم فتح أسواقها أمام المنتجات والخدمات الأمريكية، وعمليات نقل التكنولوجيا القسرية، وسرقة الملكية الفكرية. وهدفت سياساته - بحسب رؤيته - إلى التقليل من الآثار السلبية للعولمة⁽¹⁴⁶⁾. فرض الرئيس قيوداً جديدة تخص الاستحواذ على الشركات الأمريكية، تمثلت بإقرار قانون جديد لتحديث مراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي⁽¹⁴⁷⁾. نتيجة هذه الإجراءات - بحسب إحصائيات تقرير يعود إلى عام 2019 - انخفضت الاستثمارات الصينية في الشركات الأمريكية بنسبة 94.6 في المئة، مقارنةً بعام

141 Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy", pp. 5-6.

142 مروان قبلان، "ترامب ضد العالم"، نيوز سنتر، 2018/8/20، شوهد في 2021/2/15، في: <https://bit.ly/3nB25SU>

143 Daniel W. Drezner, "Counter-Hegemonic Strategies in the Global Economy," *Security Studies*, vol. 28, no.3 (2019), p. 530.

144 Sperling & Webber, p. 512.

145 Sanja Arežina, "U.S.-China Relations under the Trump Administration: Changes and Challenges," *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol. 5, no. 3 (2019), p. 291.

146 Schadow, pp. 41-42.

147 Arežina, p. 298.

148 Ibid., p. 298.

149 Sperling & Webber, p. 512.

150 Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy," p. 6.

151 Arežina, p. 296.

152 Sperling & Webber, p. 512.

153 "الانسحاب الأمريكي من منظمة الصحة العالمية: تداعيات محلية وعالمية"، العربي الجديد، 2020/7/10، شوهد في 2020/8/20، في: <https://bit.ly/3dGUYUN>

154 Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy," pp. 7, 8.

القائمة على رغباته الشخصية؛ ما أضعف مكانة الولايات المتحدة دوليًا. فالقيادة تتطلب استراتيجية بيئية، لا الارتجالية. وعمل على توشيم صورة الولايات المتحدة بوصفها قائدة العالم، ولعل الأمر كامنٌ في عدم رغبته في قيادة العالم، فترك الساحة فارغة⁽¹⁶²⁾.

سادسًا: ترامب وتقويض أسس النظام الدولي الليبرالي

ثمة جدل فكري دائب حول العلاقة بين الهيمنة الأميركية والنظام الدولي الليبرالي⁽¹⁶³⁾، يدور حول سؤال أساسي: "أوجد نظام دولي ليبرالي، أم أن الجملة تقال لتبرير الهيمنة الأميركية والإمبراطورية غير الرسمية؟"⁽¹⁶⁴⁾. يطرح إيكينبري تفسيرًا تاريخيًا لهذا الترابط، عائدًا إلى بدايات تأسيس النظام الليبرالي، قائلًا: قامت الولايات المتحدة وشركاؤها بـ "بناء النظام الدولي المترامي الأطراف، المنظم، حول الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات المتعددة الأطراف والتعاون الأمني والتضامن الديمقراطي [...] أصبحت الولايات المتحدة المواطن الأول في هذا النظام، ووفرت القيادة المهيمنة، وترسيخ التحالفات، واستقرار الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون، ومناصرة قيم 'العالم الحر'⁽¹⁶⁵⁾".

لعلّ رسم الصورة السابقة للنظام الدولي الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية أمر مبالغ فيه، فالنظام، بحسب ناي، لم يكن ليبراليًا ولا عالميًا، بل قام على "إطار أمني ومجموعة متنوعة من المؤسسات المتعددة الأطراف"⁽¹⁶⁶⁾. فالولايات المتحدة دعمت الحكومات الاستبدادية أحيانًا كثيرة، في إطار المنافسة المحمومة أيام الحرب الباردة. واعتمد النظام على توازن القوى، والأمن الذي عزّز بإنشاء الناتو⁽¹⁶⁷⁾. إذًا، فالنقد الموجه إلى واشنطن وعلاقتها بالنظام الليبرالي يتمثل في أنها لم تتصرف وفق القيود الليبرالية، فاستخدمت القوة القسرية بطريقة غير ليبرالية⁽¹⁶⁸⁾.

162 ذكرى.

163 لا اتفاق بين الباحثين حول تعريف النظام الدولي الليبرالي، فالجدل حول حدوده، ومضامينه. للاستزادة، يمكن الرجوع إلى:

Alexander Cooley & Daniel H Nexon, "(No) Exit from Liberalism?" *New Perspectives*, vol. 28, no. 3 (2020).

164 Ibid., p. 281.

165 John Ikenberry, "The End of Liberal International Order?" *International Affairs*, vol. 94, no. 1 (January 2018), p. 7.

166 Joseph Nye, "The Rise and Fall of American Hegemony from Wilson to Trump," *International Affairs*, vol. 95, no. 1 (2019), p. 71.

167 Ibid.

168 Cooley & Nexon, "(No) Exit from Liberalism?" p. 281.

• ذهبت سياسة ترامب الخامسة في اتجاه تقويض الديمقراطية التي آمن بها الرؤساء السابقون، من توماس ويلسون إلى أوباما، فبنوا سياساتهم الخارجية على ضرورة وجود الديمقراطيات الليبرالية، وأهميتها في تعزيز التعاون الدولي. يرفض ترامب التمييز بين الأصدقاء الديمقراطيين الليبراليين والمنافسين المستبدين⁽¹⁵⁵⁾، فلم يظهر اهتمامًا كبيرًا بنشر الديمقراطية، ووجود مجتمعات حرة، وانجذب إلى القادة الاستبداديين⁽¹⁵⁶⁾. واستطال الأمر به بتجاهله للتعامل الدبلوماسي، فأهان ترامب رؤساء الحكومات الحليفة في كندا وألمانيا والمملكة المتحدة، بيد أنه لم يلم القادة الروس والسعوديين لخرقهم القانون الدولي وانتهاكهم له⁽¹⁵⁷⁾. وبناء عليه، اعتبر أنه يتفق بأنجيلا ميركل وفلاديمير بوتين على قدم المساواة. ردًا على ذلك، ينظر بعض الأوروبيين الغربيين إلى إدارة ترامب - ومن ثمّ الولايات المتحدة - على أنها تهديد أكبر من روسيا بوتين⁽¹⁵⁸⁾. وكان نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس ترسيخًا آخر لتخريد ترامب خارج الإجماع الدولي⁽¹⁵⁹⁾.

إن سياسات ترامب المتبعة لا تندرج في إطار الانعزالية؛ فإدارته لم تذهب إلى سياسة الابتعاد الكلي عن الشؤون الدولية، بل أرادت تقليل العبء عنها لمنع (الركوب المجاني)، ثم الفوز باللعبة الصفرية. لذلك تتسم سياسته بالانتقائية في التدخلات التي تحقق الفائدة الأكبر. وفي هذا السياق، انتهجت سياسة ترامب الخارجية عملية تفكيكٍ لِمَا حُقّق في عهد سلفه أوباما⁽¹⁶⁰⁾.

إذًا؛ ما جديد سياسات ترامب؟ ألم يقوّض بوش الابن أسس النظام الليبرالي، حينما تصرف منفردًا وخاض حروبًا استباقية؟ الإجابة عن التساؤلات، تحيل إلى الإشكالية الكبرى التي شهدتها إدارة ترامب، فهي "جمعت كثيرًا من عيوب الإدارات التي سبقتها وبرزتها فيها [...] لا يمكن الاتفاق على ناظم موضوعي لسياستها الخارجية، لا مع الحلفاء ولا مع الخصوم، ولا حتى مع الأعداء"⁽¹⁶¹⁾.

كما أن حالة التخبط الخارجي في عهد ترامب غير مسبوق؛ فميج الحدود بين الدول الحليفة والعدوة، وسمّة التقلّب لصقت سياساته

155 Ibid., p. 6.

156 Wright, p. 10.

157 Sperling & Webber, p. 512.

158 Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy," p. 6.

159 Sperling & Webber, p. 512.

160 Ben Rhodes, "The Democratic Renewal: What It Will Take to Fix U.S. Foreign Policy," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 5 (September/ October 2020), p. 47.

161 أبو ارشيد، "هل تنتحر الولايات المتحدة ذاتيًا؟".

”
انتقد الليبراليون والواقعيون معاً سياسة
ترامب؛ فعبر الليبراليون عن الحنين إلى "النظام
الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة"، أما
الواقعيون فلم يدافعوا عن النظام الليبرالي،
ولكنهم تاقوا إلى النظام الواقعي في الحرب
الباردة، لأنهم يعتقدون أن النظام الليبرالي ما
كان عالمياً البتة، وشابته سلوكيات غير ليبرالية

“

منتقدين هجمات ترامب المتكررة عليه⁽¹⁷⁴⁾. وهذا ما استند إليه
إيكنبري في اعتباره ترامب مذنباً، بتعريضه النظام العالمي الذي
تقوده الولايات المتحدة للخطر⁽¹⁷⁵⁾.

وفي هذا السياق، لا بد من التمييز بين الهيمنة والأحادية القطبية، على
أساس ضرورة وجود القبول والشرعية للدولة المهيمنة. يرى مايكل
ماستاندونو أنه "يمكن أن تكون هناك هيمنة بلا قطبية أحادية،
وقطبية أحادية بلا هيمنة. ويمكن أن تستمر الأحادية القطبية، سواء
أحبت ذلك الدول الأخرى أم لا"⁽¹⁷⁶⁾.

يدعو الطرح السالف إلى التفرقة بين بقاء الولايات المتحدة دولة
أحادية القطبية واستمرار الهيمنة بالمزاوجة مع النظام الدولي
الليبرالي. فالهيمنة الأميركية اعتمدت على شبكة العلاقات والمؤسسات
المنشأة للدفاع عن النظام والحفاظ عليها، لذلك اعتبرت واشنطن
نفسها مدافعاً رئيساً عن أسلوب الحياة الرأسمالية الديمقراطية
المبني على القيم والقواعد. ووقّرت الحماية العسكرية لبعض
الدول، وطرق الشحن الآمنة. وعملت على تسهيل الوصول إلى
الدول والأسواق الأميركية. في المقابل، أبدت الدول ولاءها للولايات
المتحدة وللنظام⁽¹⁷⁷⁾.

تلك العلاقة الأزلية - بحسب الليبراليين - وُضعت على المحك،
وتنامت التخوفات في الولايات المتحدة، منذ بداية عهد ترامب. هذا
ما دفع أكاديميين كثرًا إلى المناداة بضرورة استمرار الدعم الأمريكي
للنظام الدولي، بوصفه وسيلة لتحقيق الهيمنة؛ إذ إنهم لا يرون
الهيمنة الأميركية إلا من خلاله، فالدعم صنو الهيمنة. فقد وقّع مئات
خبراء العلاقات الدولية رسالة عامة تحذر من سياسات إدارة ترامب
المهدّدة للنظام العالمي الليبرالي⁽¹⁶⁹⁾؛ ذلك أنهم يرون أنه يهدف إلى
تدمير النظام الدولي ومؤسساته، ويُقرون بضرورة إصلاح النظام من
دون تدميره؛ لأنه خدم الولايات المتحدة وحلفاءها ما يربو على سبعة
عقود. ويعتبرون مآل التخلي عن النظام الليبرالي الانحدار والفضوى،
وخاصة، مع غياب مؤسسات فعّالة تشجع التعاون وتنظمه⁽¹⁷⁰⁾.

انتقد الليبراليون والواقعيون معاً سياسة ترامب؛ فعبر الليبراليون
عن الحنين إلى "النظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة"،
أما الواقعيون - أمثال والت وميرشامر - فلم يدافعوا عن النظام
الليبرالي، ولكنهم تاقوا إلى النظام الواقعي في الحرب الباردة⁽¹⁷¹⁾، لأنهم
يعتقدون أن النظام الليبرالي ما كان عالمياً البتة، وشابته سلوكيات غير
ليبرالية. لقد انتهكت الولايات المتحدة قواعد هذا النظام، بما يتماشى
مع مصالحها الذاتية، فساندت حكماً استبداديين، وسعت لتفكيك
نظام بريتون وودز Bretton Woods، وغزت العراق عام 2003⁽¹⁷²⁾.

مع ذلك، فإن الواقعيين أطلقوا سهام النقد على سياسة ترامب؛ وذلك
لغضب الرؤية الواقعية في سياساته المبتكرة إلى توازن القوى، مقارنةً
بالحرب الباردة، حينها كان لدى واشنطن دور فعّال في تعزيز الأمن
الأمريكي، بمنح ظهور هيمنة إقليمية، والحفاظ على توازن القوى
العالمي. أما ترامب، فنأى عن ذلك، فاعتُبرت سياساته غير واقعية⁽¹⁷³⁾.
والانتقاد الأكبر لسياسته الخارجية كان من أصحابه الليبراليين الذين
يُصفون الطابع الرومانسي على النظام الليبرالي، ويعبرون عن مزاياء،

174 Paul Staniland, "Misreading the Liberal Order: Why We Need New Thinking in American Foreign Policy," *Lawfare Blog* (July 2018), accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/34HOPU8>

175 Rhodes, p. 47.

176 Michael Mastanduno, "Partner Politics: Russia, China, and the Challenge of Extending US Hegemony after the Cold War," *Security Studies*, vol. 28, no. 3 (2019), p. 482, accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/3cWxfH>

177 Michael Beckley, "Rogue Superpower Why This Could Be an Illiberal American Century," *Foreign Affairs* (November/ December 2020), accessed on 25/9/2020, at: <https://fam.ag/3jNufYz>

169 Paul Musgrave, "International Hegemony Meets Domestic Politics: Why Liberals can be Pessimists," *Security Studies*, vol. 28, no. 3 (2019), pp. 455-456.

170 *Petition: Preserving Alliances*, accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/33Qrgck>.

171 Jeanne Morefield, "Trump's Foreign Policy Isn't the Problem," *Boston Review* (January 2019), accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/34KfTC0>

172 Stephen M. Walt, "Why I Didn't Sign Up to Defend the International Order," *Foreign Policy* (August 2018), accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/2SDVSHR>

173 Morefield.

تعامل ترامب مع الحلفاء، فقد يؤدي إلى نهاية النظام المهيمن، والعلاقات التي تدعمه.

أثرت حصيلة سياسات ترامب سلباً في علاقات واشنطن وشركائها، فقلل من قيمة العلاقات التشاركية، معتبراً إياها مؤقتة وخاسرة؛ إذ لم تتسع نظرتة ليراهما علاقات طويلة واستراتيجية، يستفيد منها الطرفان؛ بل تعامل معها على أساس لعبة صفرية "رابح وخاسر"⁽¹⁸³⁾. فقد انعكست سياساته على العلاقات بدول في أميركا اللاتينية وأفريقيا؛ ذلك أنّ الصين أنفقت أموالاً ضخمة طوال عقدين للحاق بالنفوذ الأميركي ودعم صورتها هناك، ولكن التفوق الأميركي أخذ يتلاشى بفعل سياسات ترامب⁽¹⁸⁴⁾.

لم تؤت سياساته تلك أكلها ضد المنافس التجاري الأساسي؛ فمفاوضات واشنطن مع بكين لخفض العجز في الميزان التجاري الأميركي لم تُفلح، فأعلنت إدارة ترامب حرباً تجارية مع الصين في 2018 بعد فشل جولات التفاوض. وسريعاً، ردت الصين بزيادة الرسوم الجمركية على عدة سلع أميركية. فشل ترامب في خفض العجز التجاري الحالي وفق إحصاءات أظهرت أنه "بلغ إجماليه 347 مليار دولار في عام 2016، وزاد إلى 375 مليار دولار في عام 2017، وإلى 420 مليار دولار بعد تطبيق الإجراءات الحمائية"⁽¹⁸⁵⁾.

لعلّ ترامب نجح في الضغط على بعض شركاء الولايات المتحدة، باستخدام التهيب للوصول إلى صفقات تجارية أفضل، أو زيادة في تحمل أعباء الدفاع. في المقابل، قد يقضي هذا النجاح على ما استثمرته الولايات المتحدة عبر سبعة عقود، بجعل العالم ساحة أكثر أمناً ونفوذاً لها⁽¹⁸⁶⁾. فحصيلة سياساته تصاعد العداء العالمي تجاه واشنطن.

رأى إيكينبري أن النظام الدولي الليبرالي يمر بأزمة، فقال: "المرة الأولى منذ ثلاثينيات القرن الماضي، تنتخب الولايات المتحدة رئيساً معادياً لليبرالية الدولية وما تحتويه من التجارة والتحالفات والقانون الدولي والتعددية والبيئة ومنع التعذيب وحقوق الإنسان"⁽¹⁸⁷⁾. فالخطر الأكبر الذي يواجه الهيمنة الأميركية والنظام الليبرالي يتمثل بواشنطن وليس بالدول التعديلية مثل الصين وروسيا⁽¹⁸⁸⁾.

ليست أبعاد دفاع الليبراليين عن النظام أيديولوجية فحسب، بل مصلحة في شق آخر؛ لأن الولايات المتحدة استفادت كثيراً من النظام الليبرالي القائم الذي ساهم في تحقيق المصالح الأميركية، في أنحاء العالم جميعاً على المدى الطويل. ورغم أن التكاليف التي قدمتها واشنطن لحلف الناتو علت أسهم حلفائها، فإنها حازت ثماره الكبرى؛ إذ إن الولايات المتحدة شكلت الحلف وقادته. وساهم الحلف في ردع الاتحاد السوفياتي سابقاً، ثم روسيا لاحقاً، وفي الحرب الأهلية اليوغوسلافية في كوسوفو وأفغانستان وليبيا وأماكن أخرى⁽¹⁷⁸⁾. وفي اتجاه آخر، ساهمت المؤسسات المختلفة، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، في دعم النظام الدولي وازدهاره⁽¹⁷⁹⁾.

بدأ رفض ترامب النظام الدولي الليبرالي مع ترشحه للرئاسة. وفي خطاب تنصيبه رئيساً، أعلن نهجاً مختلفاً في التعامل مع الدول، أساسه تحقيق مكاسب نسبية تجاه بقية النظام الاقتصادي العالمي قائلاً: "الفضل لنا في ثراء دول، في الوقت الذي اضمحلت ثروتنا وقوتنا [...] أقفلت المصانع مغادرة سواحلنا، غير أبهة بمصير الملايين من عمالنا، وانتزعت ثروة الطبقة الوسطى من عقر دارهم، لتوزع في أنحاء العالم شتى [...] فرض علينا حماية حدودنا من شرر الأقطار الأخرى، التي تصنع منتجاتنا، وتنهب شركاتنا، وتدمر وظائفنا. ستؤدي الحماية إلى ازدهار وقوة عظيمين"⁽¹⁸⁰⁾.

ومع بداية حكمه، غدت تصريحاته أفعالاً، فعمد إلى تدمير ركيزة الانفتاح الاقتصادي العالمي في النظام. وأعاد النظر في الاتفاقيات، فانسحب من بعضها، وعدّل أخرى. وفرض الرسوم الجمركية، لإعادة توزيع المنافع على الولايات المتحدة⁽¹⁸¹⁾. وعملت إدارته كذلك على التقليل من حجم الانتشار الدائم للولايات المتحدة على أراضي الحلفاء، واستعاضت عنه بوحدات متنقلة. كما طالب الحلفاء بدفع تكاليف استضافة القوات الأميركية، مضافاً إليها زيادة بنسبة 50 في المئة⁽¹⁸²⁾. فصوّب رفضه مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ الأنظار نحو الصين بوصفها لاعباً مركزياً في المنطقة. ونشأت مخاوف من

183 Mastanduno, p. 504.

184 Jacob Levy, "The Weight of the Words," Niskanen Center, 7/2/2018, accessed on 25/9/2020, at: <https://bit.ly/3nqgX6O>

185 Arežina, p. 297.

186 Ikenberry, "The Plot against American Foreign Policy," p. 4.

187 Ikenberry, "The End of Liberal International Order?" p. 7.

188 Drezner, p. 531.

178 David A. Lake & Peter Gourevitch, "Hundreds of Scholars Have Signed a Statement Defending the International Institutions That Trump Has Attacked," *The Washington Post*, 14/8/2018, accessed on 28/9/2020, at: <https://wapo.st/3k5h3iU>

179 Lake & Gourevitch.

180 Drezner, pp. 529-530.

181 Schadlow, pp. 41-42.

182 Beckley.

سابعًا: هل يبعث بايدن الروح في الهيمنة الأميركية؟

بدايةً، لم يذهب مشروع الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بعيداً عن المصالح القومية الأميركية، واستهدف تحقيق المصالح الوطنية للولايات المتحدة، ولكن عبر اتباع الوسائل الدولية⁽¹⁸⁹⁾. لقد أجبرت الأوضاع الدولية صانعي القرار في واشنطن على توسعة المفهوم الضيق للمصالح، فنحت صوب بناء نظام دولي جديد بقيادتها، يتميز باقتصاد عالمي مفتوح، وتستثمره في تعزيز المثل الليبرالية؛ نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان. بحسب إيكينبري، كان هذا المشروع "الأكثر طموحاً والأبعد مدى [...] ولم يشهده العالم حتى الآن"⁽¹⁹⁰⁾.

وضع ترامب أولى الخطوات في سبيل إحياء عقيدة قديمة في السياسة الخارجية، وتعريف المصلحة ضيقاً جداً فيها. يجعل هذا السلوك الولايات المتحدة دولة عظمى، تقدّم مصالحها على حساب الآخرين، مهمشةً النظام الدولي الليبرالي الذي أقامت أركانه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁹¹⁾.

قام النظام الأميركي بأول خطواته لإيقاف سياسة ترامب، عن طريق قوته التعديلية المستندة إلى الانتخابات الرئاسية ونتائجها، وقد أتت ببایدن رئيساً. فسمات السياسة الخارجية الأميركية "ليست ثابتة، ونهائية، وقطعية، بل متغيرة تعمل وفق مبدأ تحرك 'بندول' الحائط الذي يستمر في التآرجح يميناً ويساراً"⁽¹⁹²⁾. مع كل انتخابات يتحرك البندول، فإما أن يستمر الرئيس أربع سنوات أخرى، وإما أن يأتي رئيس جديد، وفي حوزته سياساته ورؤاه، فيُعدل النظام نفسه بنفسه. نتساءل هنا: ما السياسات التي سيتبعها بايدن بوصفه رئيساً جديداً؟ وكيف ستؤثر في الهيمنة والنظام الدولي الليبرالي؟

وعد بايدن - في مقالة له بعنوان "لماذا على الولايات المتحدة أن تقود مرة أخرى؟" - بنسف سياسات ترامب داخلياً وخارجياً، وإجراء إصلاحات جذرية داخلياً وخارجياً. فأكد دور الولايات المتحدة القيادي بالشراكة مع الحلفاء، وتصويب العلاقات بالصين، مؤيداً العودة إلى الاتفاقيات الدولية التي غادرتها بلاده، متعهداً بعودة اتفاقيات جديدة أساسها المصلحة الأميركية.

وعد بايدن باستخدام الوسائل الدبلوماسية، والعودة إلى الحث على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنه أبقى خيار القوة العسكرية ملاذاً أخيراً، في حال فشل السبل الأخرى، فسيعمل على تقوية القوة العسكرية والحفاظ عليها. تبدأ قاعدة الانطلاق لعودة القيادة الأميركية من الداخل، مبيّناً "كأمة علينا أن نبرهن للعالم أن الولايات المتحدة مستعدة للقيادة من جديد. ليس فقط من خلال نموذج قوتنا، بل أيضاً من خلال قوّة النموذج الذي نُقدّمه للآخرين"⁽¹⁹³⁾.

إن تحقيق أفكار بايدن ليس أمراً يسيراً؛ فسياسته التعديلية تضعه في مواجهة العقبات الداخلية والخارجية، وتداعيات إرث ترامب. فداخلياً، أمامه مهمة مواجهة الشعبية في المجتمع الأميركي التي ترفض العولمة والانفتاح على السوق. كما أن توجهات بايدن تحتم على متبعيه إعطاء الأهمية لقضايا تتعلق بعدم المساواة الاقتصادية، ومساعدة الفئات المتضررة على التكيف في ظل المتغيرات الاقتصادية⁽¹⁹⁴⁾. ويرى ناي أن "مكانة الولايات المتحدة في هذا العالم قد تكون مهددة أكثر من صعود الشعبية في الداخل أكثر من القوى الأخرى في الخارج"⁽¹⁹⁵⁾. فعلى بايدن حل المشاكل الداخلية بالتوازي مع الخارجية.

يواجه بايدن تحديات خارجية جسيمة، وقد لا يتمكن من حلّها جذرياً، بل جزئياً. وهذا ما يؤكده ريتشارد هاس بقوله: "ليست هناك عودة إلى ما كانت عليه الأمور. قد لا تكون أربع سنوات طويلة في اكتساح التاريخ، لكنها طويلة بما يكفي لتغيير الأشياء بشكل لا رجعة فيه. الصين أغنى وأقوى، وكوريا الشمالية لديها أسلحة نووية أكثر وصواريخ أفضل، وتغير المناخ أكثر تقدماً، وتم نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ونيكولاس مادورو أكثر ترسخاً في فنزويلا، مثل بشار الأسد في سورية. هذا هو الواقع الجديد"⁽¹⁹⁶⁾. إذًا، على الرئيس الجديد تحجيم الآثار التي خلفها ترامب في تعامله مع انتشار كورونا، وعليه بذل جهد لترميم العلاقات بالدول الحليفة، وإرجاع بلده إلى الاتفاقيات الدولية التي انسحبت منها، وتعديل سياسات الهجرة⁽¹⁹⁷⁾.

ليس مستقبل الولايات المتحدة الخارجي مرتبطاً بسياسات بايدن فحسب؛ ولكنه متعلق بأمرين: يتمثل أولهما باستراتيجيات الدول

193 Joseph R. Biden, Jr. "Why America Must Lead Again Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump," *Foreign Affairs* (March/ April 2020), accessed on 28/9/2020, at: <https://fam.ag/3kaInfq>

194 Nye, p. 71.

195 Ibid., p. 80.

196 Richard Hass, "Present at the Disruption: How Trump Unmade U.S. Foreign Policy," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 5 (September/ October 2020), p. 33.

197 Ibid., pp. 33-34.

189 Brands, p. 74.

190 Ibid.

191 Eliot A. Cohen, "America's Long Goodbye: The Real Crisis of the Trump Era," *Foreign Affairs*, vol. 98, no. 1 (January-February 2019), p. 144.

رغبتها في السعي إلى تغيير النظام⁽²⁰¹⁾، فلا يمكن المراهنة على استمرار الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي في النهج نفسه، إذا لم يصلح بايدن ما أفسده ترامب، وتغيرت حسابات الفوائد والتكلفة. هناك عقبتان في طريق القوى التعديلية: أولاً، هل تستطيع تحمل أعباء قيادة النظام الدولي؟ وهل هي قادرة مادياً على ذلك؟ أما الآخر: فهل تمتلك هذه الدول رؤية واضحة وطروحات وترتيبات مؤسسية بديلة في حال تغيير النظام جذرياً؟⁽²⁰²⁾

خاتمة

وعد دونالد ترامب ناخبه بجعل الولايات المتحدة عظيمة من جديد، ولكنه غادر البيت الأبيض من دون تحقيق شعاره. وترك خلفه جو بايدن إرثاً ليس سهلاً التعامل معه⁽²⁰³⁾. لقد أسهم ترامب في تقويض الرقبة السابقة للسياسة الخارجية الأميركية، بدعمها النظام الدولي الليبرالي، ووضع الحلفاء قبل الأعداء في وضع صعب ومعقد، وأذاب التمييز بين الأصدقاء والأعداء. لقد كانت المزاجية والخطورة واللامنهجية والتقلب سمات سياسته الخارجية؛ ولذا، فعلى الرئيس الجديد ضبط حدود العلاقات الأميركية وطبيعتها مع الدول جميعاً. لقد اجترح الرؤساء الأميركيون جميعاً سياساتهم بعد الحرب الباردة أخطاءً، فأسيء استخدام الهيمنة، فلا ادعاء صائب بأن ترامب أول من قوّض الهيمنة والنظام الليبرالي، ولكن الفارق الكبير أنه "تحت إدارة ترامب، يبدو أن الإدارة الأميركية فقدت الرغبة أو الاهتمام أو بالأصح فقدت إيمانها بالفكرة والهدف الذي ساهم في هيمنتها لعقود ثلاثة خلت"⁽²⁰⁴⁾.

كما أن فقدان الإيمان بالفكرة، ميّز ترامب من سابقه، فليس الأمر سياسات خاطئة محدودة فحسب، وتجاهل ترامب تحذيرات زيبغنيو بريجنسكي - المقتسبة من ريمون آرون - أنه على الرؤساء الأميركيين أن يدركوا "إن قوة الدولة العظمى تنقلص إذا توقفت

الكبرى صاحبة التأثير الحاسم، بقدرتها على انتهاج سياسات تعديلية في النظام الدولي، والتي لم تظهره منها جلياً حتى اليوم، كما أن الدول الحليفة لواشنطن لم تتخّل عن النظام الليبرالي. فقد أعلن الرئيس الصيني في دافوس عام 2017، أن مشاكل العالم ليست نتاج العولمة الاقتصادية. أما اليابان، فقامت بدور كبير بعد خروج واشنطن من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وعملت على استبدالها بالاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ، أما الهند فقد زاد رئيس وزرائها ناريندرا مودي جهود بلاده لتحقيق أهدافها المتعلقة بكبح انبعاثات الغاز الدفيئة بموجب اتفاقية باريس التي انسحبت منها الولايات المتحدة، وأما فرنسا وألمانيا فزادتتا دعمهما للناتو على نحو ملحوظ منذ 2017، بعد سنوات من التراجع⁽¹⁹⁸⁾.

ويتمثل الأمر الثاني بمسألة الفراغ الأمني الذي تركته واشنطن عالمياً، فليس سهلاً تنفيذ سياسة "التوازن خارج المجال" Offshore balance، التي نفذها ترامب بحسب بعض الباحثين. ويقوم هذا النهج على تشجيع الدول لكبح القوى الصاعدة في مناطقها، فتكون خط الدفاع الأول، والولايات المتحدة تتدخل عند الضرورة⁽¹⁹⁹⁾. هذه السياسة، حتى الواقعيون يخشون من نتائجها، فتحدث شويلر عن صعوباتها بقوله: "الحيلة تكمن في تنفيذ الاستراتيجية، أي كيفية فطم العالم عن القوة الأميركية، مع تجنب الهبوط الصعب (على سبيل المثال، سباقات التسلح الإقليمية والمعضلات الأمنية الشديدة). حتى مع القيادة الأكثر مهارة، يمكننا أن نتوقع رحلة وعرة للغاية"⁽²⁰⁰⁾.

يقع على بايدن تحديد سياساته الخارجية، إن كانت ستتشابه مع سياسة أوباما المنتقدة بترددتها؟ وهل سينبئها هيمنة بأقل تكلفة نحو صنيع الرؤساء السابقين؟ وهل حقاً هناك مجال للعودة إلى الهيمنة مع تركة ترامب الثقيلة، وبعد التدهور في النظام الليبرالي؟ أسئلة تحتاج من بايدن حلولاً وسياسات واضحة المعالم.

لا ضمان لاستمرار سياسات الدول التعديلية أو الحليفة؛ فبحسب افتراضات غيلبين، يعتمد التغيير الذي تحدته القوى الكبرى على المعادلة بين الفوائد والتكاليف ف "كلما زادت قوة الدولة، تتناقص التكلفة النسبية لتغيير النظام، ومن ثم، تحقيق أهداف الدولة [...] لذلك، وفقاً لقانون الطلب، ومع زيادة قوة الدولة، تزداد احتمالية

201 Randall L. Schweller, "A Third-Image Explanation for Why Trump Now: A Response to Robert Jervis's 'President Trump and IR Theory,'" H-Diplo/ISSF Policy Series: America and the World - 2017 and Beyond, 8/2/2017, accessed on 20/9/2020, at: <https://bit.ly/3nCU8g9>

202 Mukherjee.

203 Mara Oliva, "The Foreign Policy Legacy that Donald Trump Leaves Joe Biden," *Conversation*, 10/11/2020, accessed on 20/12/2020, at: <https://bit.ly/3dyiYLB>

198 Rohan Mukherjee, "Two Cheers for the Liberal World Order: The International Order and Rising Powers in a Trumpian World," H-Diplo | ISSF POLICY Series (February 2019), accessed on 20/9/2020, at: <https://bit.ly/3nwrihs>

199 لمزيد من المعلومات حول التوازن خارج المجال، ينظر: الجراوي وحيش، ص 44-42.

200 Schweller.

عن خدمة فكرة ما⁽²⁰⁵⁾. ولذا، يستحق ترامب بجدارة وسم عهده بـ "القيادة الكوارثية"⁽²⁰⁶⁾.

من المرتقب أن يسعى بايدن إلى القطيعة مع حقبة ترامب التي ستسفر عن "أمرين لا ثالث لهما: إما أن تحتل دول أخرى مكانة الولايات المتحدة، وبنهج لا يرسخ مصالحنا وقيمنا، وإما لن يستطيع أحد القيام بذلك، فنتنشر الفوضى. في كلتا الحالتين، مردود ذلك سيئ على الولايات المتحدة"⁽²⁰⁷⁾. فالهيمنة الأميركية الموعودة من بايدن، لا تقوم على أساس القوة العسكرية والفرض، بل على الأساس الغرامشي المزاج بين القوة والموافقة، وهي هيمنة أعمدها ليبرالية. السؤال هنا: كيف سيجابه بايدن التحديات الجمة الداخلية والخارجية التي تعترى الهيمنة الأميركية؟ وهل سيعيد ضبط البوصلة؟

ثمة سيناريوهات ثلاثة محتملة تنتظر مستقبل الهيمنة الأميركية، في ظل حكم بايدن. الأول، إشعال جذوة الهيمنة الأميركية وقدرته في فترته الأولى على إصلاح ما اعتراها جذرياً. والثاني، قد يمثل وصول بايدن إلى البيت الأبيض خطوة أولى على طريق استعادة الهيمنة، فتتسم حقبته بالتغيير الجزئي، وذلك لتشعب الحمل الذي خلفه له ترامب وثقله. والثالث، الفشل في مجابهة التحديات الجسام التي تورق الولايات المتحدة، ثم التيه والتذبذب في سياسات ردات الأفعال، إذا ما شابه بتوجهاته إدارة أوباما.

أعلن بايدن في خطابه في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أن "الولايات المتحدة عادت". لكن رجوع الولايات المتحدة ليس مفروضاً

بالورود، فإصلاح ما تركه ترامب صعب ومعقد؛ وهذا أمر يوقنه بايدن جيداً. لذا من المستبعد جداً أن تستوعب فترته ما تراكم من معضلات وأهنت خيوط الهيمنة الأميركية، فالعلم الليبرالي بعث الهيمنة الأميركية من جديد أمر صعب المنال، وتكاليفه باهظة أضعاف ما احتاجته سابقاً، خاصة في ظل تعاضم قوة الدول التعديلية كالصين وروسيا.

لذا فمن المرجح، أن يراوح عهده بين الإصلاح الجزئي والفشل الذريع. وهذا منوط بطبيعة سياساته وخياراته، فنجاح بايدن مرهون بمعالجة الانقسامات الداخلية والتوجهات الشعبوية، وإصلاح الديمقراطية، وإعادة صهر المجتمع الأمريكي. ثم "استعادة ما يصفها (بالقيادة الأخلاقية) في العالم، وإظهار (قوة النموذج الأمريكي)، بغض النظر، اقتنعنا بأنهما قائمان أصلاً أم لا"⁽²⁰⁸⁾. أما إذا لم ترتق سياساته إلى مستوى التحديات وغاب عنها الحزم المستمر فمصيرها الإخفاق.

إن قيام بايدن بإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاقيات التي انسحبت منها واشنطن لن يكفي لاسترجاع وميض الهيمنة، إن لم يستتبع ذلك تغييرات جذرية تعيد الثقة بالولايات المتحدة. فهي تفتقر إلى سنوات من الجهد الهائل والبراعة الاستراتيجية لاستعادة دورها القيادي، فالهيمنة محاطة بأخطار تدنيها من التلاشي تدريجياً. ويستمر التساؤل: هل ستحظى الولايات المتحدة بفرصة ثالثة مع بايدن؟⁽²⁰⁹⁾ ستبقى تلك السيناريوهات والأسئلة الجوهرية برسم الإجابة.

208 أسامة أبو ارشيد، "هل ينجح بايدن في إصلاح ما أفسده ترامب؟"، العربي الجديد، 2020/11/13، شوهد في 2020/12/15، في: <https://bit.ly/3nXIUTi>

209 تم اقتباس فكرة الفرصة من بريجنسكي في كتابه الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، الذي اعتبر أن الفرصة الثانية المتاحة للولايات المتحدة لاستعادة دورها العالمي مرهونة بالرئيس الذي سيخلف بوش الابن، وما أنها كانت من نصيب أوباما، فالثالثة لبايدن لترميم الوضع الكارثي، على الرغم من اعتقاد بريجنسكي أنه لا توجد فرصة ثالثة.

205 زيبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 223.

206 وسم "القيادة الكارثية"، تم استعارته من بريجنسكي في وصفه سياسات جورج بوش الابن المدمرة للولايات المتحدة، للاستزادة، يُنظر: بريجنسكي.

المراجع

العربية

"استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديدًا؟". **تقدير موقف**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2017/12/27. في: <https://bit.ly/38DoqIQ>

<https://bit.ly/38YcBx8>

إبراهيم، عبد الأمير عبد الحسن. "إدارة ترامب: تراجع في القيادة العلمية والتحول نحو القوة والثروة". **مجلة قضايا سياسية**. العدد 52 (2018).

أبو ارشيد، أسامة. "سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي". **تحليل سياسات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (حزيران/ يونيو 2014). في: <https://bit.ly/3pOakLZ>

بريجنسكي، زيبغنيو. **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

الجرباوي، علي ولورد حبش. "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية". **سياسات عربية**. العدد 38 (أيار/ مايو 2019).

الجرباوي، علي. "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن". **سياسات عربية**. العدد 31 (آذار/ مارس 2018).

حشود، نور الدين. "الإستراتيجية الأمنية الأميركية بعد الحرب الباردة: من التنفرد إلى الهيمنة 1990-2012". **دفاتر السياسة والقانون**. العدد 9 (حزيران/ يونيو 2013).

غراهام، إيفانز وجيفري تونهام. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997.

قبلان، مروان. "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟". **سياسات عربية**. العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

ليلة، مداني. "البعد العسكري في السياسة الخارجية الأميركية". **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**. مج 4، العدد 2 (حزيران/ يونيو 2014).

ميرشاهر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى**. ترجمة مصطفى محمد قاسم. الرياض: جامعة الملك سعود، 2012.

الأجنبية

Ahmed, Salman & Alexander Bick, "Trump's National Security Strategy: A New Brand of Mercantilism?" *Carnegie Endowment for International Peace*, 2017. at: <https://bit.ly/38DoqIQ>

Antoniades, Andreas. "From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations." in 49th Annual Convention of the International Studies Association (ISA). San Francisco. USA, 26-30/3/2008. at: <https://bit.ly/38M96rr>

Arežina, Sanja. "U.S.-China Relations under the Trump Administration: Changes and Challenges." *China Quarterly of International Strategic Studies*. vol. 5, no. 3 (2019).

Beckley, Michael. "Rogue Superpower Why This Could Be an Illiberal American Century." *Foreign Affairs* (November/ December 2020). at: <https://fam.ag/3jNufYz>

Biden, Joseph R. Jr. "Why America Must Lead Again Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump." *Foreign Affairs* (March/April 2020). at: <https://fam.ag/3aY8nrQ>

Böhm, Franziska. "Hegemony Revisited A Conceptual Analysis of the Gramscian Concept of Hegemony in International Relations Theory." Unpublished Thesis Master of Science in Global Studies Department of Political Science. Lund University, 2018.

Brands, Hal. "U.S. Grand Strategy in an Age of Nationalism: Fortress America and its Alternatives." *The Washington Quarterly*. vol. 40, no. 1 (Spring 2017).

Bush, George H.W. *National Security Strategy of the United States*. The White House (March 1990). at: <https://bit.ly/3p3BQog>

Bush, George W. *The National Security Strategy of the United States*. The White House (2002). at: <https://bit.ly/3pGOObO>

- During the Cold War." Unpublished Master Thesis. The University Of British Columbia, 2006.
- Gilpin, Robert. *The Political Economy of International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.
- _____. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.
- Hass, Richard. "Forward" in Robert D. Blackwill, *Trump's Foreign Policies Are Better Than They Seem*. Council on Foreign Relations. Council Special Report. no. 84 (April 2019). at: <https://on.cfr.org/3jNy8Ng>
- Ikenberry G., John & Daniel H. Nexon. "Hegemony Studies 3.0: The Dynamics of Hegemonic Orders." *Security Studies*. vol. 28, no. 3 (2018).
- Ikenberry, G. John. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.
- _____. "Rethinking the Origins of American Hegemon." *Political Science Quarterly*. vol. 104, no. 3 (Autumn 1989).
- _____. "The End of Liberal International Order?" *International Affairs*. vol. 94, no. 1 (January 2018).
- _____. "The Plot against American Foreign Policy: Can the Liberal Order Survive." *Foreign Affairs*. vol. 96, no. 3 (May/ June 2017).
- Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 1984.
- Lake, David A. & Peter Gourevitch. "Hundreds of Scholars Have Signed a Statement Defending the International Institutions That Trump Has Attacked." *Washington Post*. 14/8/2018. at: <https://wapo.st/36yWJBU>
- Lake, David A. "Escape from the State of Nature: Authority and Hierarchy in World Politics." *International Security*. vol. 32, no. 1 (Summer 2007).
- Cameron, Fraser. *US Foreign Policy after the Cold War: Global hegemon or reluctant sheriff?* London/ New York: Routledge, 2005.
- Clinton, William J. *A National Security Strategy for a Global Age*. The White House, 2000. at: <https://bit.ly/3avC6bw>
- _____. *A National Security Strategy for a New Century*. The White House (1997). at: <https://bit.ly/3rNi96g>
- _____. *A National Security Strategy of Engagement and Enlargement*. The White House (1994). at: <https://bit.ly/2WCjDSl>
- Cohen, Eliot A. "America's Long Goodbye: The Real Crisis of the Trump Era." *Foreign Affairs*. vol. 98, no. 1 (January-February 2019).
- Cooley, Alexander & Daniel H Nexon. "(No) Exit from liberalism?" *New Perspectives*. vol. 28. no. 3 (2020).
- Cooley, Alexander & Daniel H. Nexon. "How Hegemony Ends: The Unraveling of American Power." *Foreign Affairs* (July/ August 2020). at: <https://fam.ag/382lNkL>
- Daalder, Ivo H. & James M. Lindsay. "America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy." Brookings. 1/9/2003. at: <https://brook.gs/2M8WJAw>
- Dirzauskaite, Goda & Nicolae Cristinel Ilinca. "Understanding 'Hegemony' in International Relations Theories." Aalborg University. 31/5/2017. at: <https://bit.ly/2QiKS1S>
- Drezner, Daniel W. "Counter-Hegemonic Strategies in the Global Economy." *Security Studies*. vol. 28, no. 3 (2019).
- Encina, Carlota García. "The Trump Administration's National Security Strategy." *Elcano Royal Institute*. Working Paper. 14-13/7/2018. at: <https://bit.ly/2L2iCAD>
- Gill, Stephen. *American Hegemony and the trilateral commission*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Gillard, Matthew. "Hegemonic Stability Theory and The Evolution of The Space Weaponization Regime

Nye, Joseph. "The Rise and Fall of American Hegemony from Wilson to Trump." *International Affairs*. vol 95, no. 1 (2019).

O'Reilly, Marc J. & Wesley B. Renfro. "Like father, Like Son? A Comparison of the Foreign Policies of George H.W. Bush and George W. Bush." *HAOL*. no. 10 (Primavera 2006).

Obama, Barak. *National Security Strategy of the United States of America*. The White House (2015). at: <https://bit.ly/34Mjroi>

_____. *National Security Strategy of the United States of America*. The White House (2010). at: <https://bit.ly/3mQMGfC>

Oliva, Mara. "The Foreign Policy Legacy that Donald Trump Leaves Joe Biden." conversation. 10/11/2020. at: <https://bit.ly/3mYR6S0>

Onea, Tudor A. *US Foreign Policy in the Post-Cold War Era Restraint versus Assertiveness from George H. W. Bush to Barack Obama*. Verlag: Palgrave Macmillan US, 2013.

Parmar, Inderjeet. *Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power*. New York: Columbia University Press, 2015.

Petition: Preserving Alliances. at: <https://bit.ly/33Qrgck>

R.W. Cox & Timothy J. Sinclair. *Approaches to World Order*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Reich, Simon & Richard Ned Lebow. *Good-Bye Hegemony! Power and Influence in the Global System*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014.

Rhodes, Ben. "The Democratic Renewal: What It Will Take to Fix U.S. Foreign Policy." *Foreign Affairs*. vol. 99, no. 5 (September/ October 2020).

Schadlow, Nadia. "The End of American Illusion: Trump and the World as It Is." *Foreign Affairs*. vol. 99, no. 5 (September/ October 2020).

_____. *Hierarchy in International Relations*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009.

Layne, Christopher. "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming end of the United States' Unipolar Moment." *International Security*. vol. 31, no. 2 (Fall 2006).

_____. *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

Lebow, Richard Ned & Robert E Kelly. "Thucydides and Hegemony: Athens and the United States." *Review of International Studies*. vol. 27, no. 4 (October 2001).

Levy, Jacob. "The Weight of the Words." Niskanen Center. 7/2/2018. at: <https://bit.ly/3nqgX6O>

Mann, James. *Rise of the Vulcans*. New York: Penguin Group, 2004.

Mastanduno, Michael. "Partner Politics: Russia, China, and the Challenge of Extending US Hegemony after the Cold War." *Security Studies*. vol. 28, no. 3 (2019). at: <https://bit.ly/3cWxfiH>

Morefield, Jeanne. "Trump's Foreign Policy Isn't the Problem." *Boston Review* (January 2019). at: <https://bit.ly/34KfTC0>

Mukherjee, Rohan. "Two Cheers for the Liberal World Order: The International Order and Rising Powers in a Trumpian World." H-Diplo | ISSF Policy Series (February 2019). at: <https://bit.ly/3nwrihs>

Musgrave, Paul. "International Hegemony Meets Domestic Politics: Why Liberals can be Pessimists." *Security Studies*. vol. 28, no. 3 (2019).

Noor, Mohd. & Mat Yazid. "The Theory of Hegemonic Stability, Hegemonic Power and International Political Economic Stability." *Global Journal of Political Science and Administration*. vol. 3, no. 6 (December 2015). at: <https://bit.ly/2UjsQNU>

Trump, Donald. "Trump on Foreign Policy." *The National Interest*. 27/4/2016. at: <https://bit.ly/3l8cGD2>

_____. *National Security Strategy of the United States of America*. The White House (December 2017). at: <https://goo.gl/CQFtzV>

Walt, Stephen M. "Two Cheers for Clinton's Foreign Policy." *Foreign Affairs*. vol. 79, no. 2 (March-April 2000).

_____. "Why I Didn't Sign Up to Defend the International Order." *Foreign Policy* (August 2018). at: <https://bit.ly/2SDVSHR>

Wohlforth, William. *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

Wright, Thomas. "The Folly of Retrenchment: Why American Can't Withdraw from the World." *Foreign Affairs*. vol. 99, no. 2 (March/ April 2020).

Yom, Sean. "US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat." *Global Policy*. vol. 11, no. 1 (February 2020).

Schmidt, Brian C. & Michael C. Williams. "The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists." *Security Studies*. vol. 17, no. 2 (2008).

Schweller, Randall L. "A Third-Image Explanation for Why Trump Now: A Response to Robert Jervis's 'President Trump and IR Theory'." H-Diplo/ISSF Policy Series: America and the World - 2017 and Beyond. 8/2/2017.

Smith, Martin A. *Power in the Changing Global Order: The US, Russia and China*. London: Polity Press, 2012.

Snidal, Duncan. "The Limits of Hegemonic Stability Theory." *International Organization*. vol. 39, no. 4 (Autumn 1985).

Sperling, James & Mark Webber. "Trump's Foreign Policy and NATO: Exit and Voice." *Review of International Studies*. vol. 45, no. 3 (2019).

Thompson, William R. (ed.). *Encyclopedia of Empirical International Relations Theory*. New York: Oxford University Press, 2017.